

ونعيم بن حماد صحت اتهامهم بعضهم . فكان الواجب على المصنف أن يبين ذلك ولا يدع مجالاً لعدوله حاقداً أن يظن فيه كما فعل الكوثري في «تكملة الرد على نونية ابن القيم» (ص ١٧٩).

١١٨ - وبلغنا عن أبي مطيع الحكم بن عباد الله البلخي صاحب «الفقه الأكبر» قال :

سألت أبا حنيفة عمن يقول : لا أعرف ربِّي في السماء أو في الأرض . فقال : قد كفر ، لأن الله تعالى يقول : «الرحمن على العرش استوى» وعرشه فوق سبواته . قلت : إنه يقول : أقول على العرش استوى ، ولكن قال لا يدري العرش في السماء أو في الأرض . قال : إذا أنكر أنه في السماء فقد كفر .

رواها صاحب الفاروق . / ١٠٣

١١٣ - قلت : أبو مطيع هذا من كبار أصحاب أبي حنيفة وفقهائهم ، قال المؤلف في «الميزان» :

«كان بصيراً بالرأي علامة كبير الشأن ، ولكنه واه في ضبط الآثار ، وكان ابن المبارك يعظمه ويحمله لدينه وعلمه . قال ابن معين ليس بشيء» و . ١٠٠ .

قلت : وفي قول المؤلف : «صاحب الفقه الأكبر» إشارة قوية إلى أن كتاب «الفقه الأكبر» ليس للإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، خلافاً لما هو المشهور عند الحنفية ، وقد طبع عدة طبعات منسوبة إليه ، ومشروحة من غير واحد من الحنفية منهم أبو منصور الماتريدي الذي ينسب إليه أكثر الحنفية في العقيدة ، ومجهورهم فيها من المؤلفات ، فترى أبا منصور هذا قد تأول قول أبي حنيفة المذكور في الكتاب وفي «الفقه الأكبر» تأويلاً يعود إلى إسناد كلام أبي حنيفة وإخراجه عن جماعة السلف في عدم التأويل ، فقال في تأويل قوله رحمه الله : «فقد كفر» قال (ص ١٩ طبع مصر) :

«لأنه بهذا القول يوهم أن يكون له مكان فكان مشركاً ! ولم يلتفت إلى تمام كلامه المبطل لتأويله وهو قوله رحمه الله :

«لأن الله تعالى يقول : الرحمن على العرش استوى» .

قلت : فهذا صريح في أن علة كفره إنما هو إنكاره لما دلت هذه الآية صراحة من استعلائه سبحانه على عرشه ، لا لأنه يوهم أن له تعالى مكاناً ، سبحانه وتعالى عن ذلك . ولما ذكرنا قال

مختصر العلو

للعلي الغفار

صاين

الحافظ شمس الدين الذهبي

مختصر الدرر الذهبية

الكتاب الإسلامي

بعض الآيات والأحاديث الدالة على صفة الفوقية ونعت العلوية فمسلم، إلا أنه مؤول كله بعلو المكانة؛ ثم قال: ومنه ما روي عن أبي مطيع^(١) البلخي رحمه الله أنه سأل أبا حنيفة رحمه الله عن قال: لا أعرف ربي في السماء هو أم في الأرض؟ فقال: قد كفر؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وعرشه فوق سبع سموات. قلت: فإن قال إنه على العرش ولكن لا أدري العرش في السماء أم في الأرض؟ قال: هو كافر لأنه أنكر كونه في السماء، فمن أنكر أنه في السماء فقد كفر، لأن الله تعالى في أعلى عِلِّيِّين، وهو يُدعى من أعلى لا من أسفل. انتهى.

والجواب أنه ذكر الشيخ الإمام ابن عبد السلام في كتاب حل الرموز: أنه قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله: من قال لا أعرف الله تعالى في السماء هو أم في الأرض كفر؛ لأن هذا القول يوهم أن للحق مكاناً، ومن

(١) (ما روي عن أبي مطيع): سيذكر المصنف ما ورد في أبي مطيع، فلا تقبل هذه الرواية عنه، لكن العجب أن أحد المصنفين السلفيين كتب رسالة عن الأئمة الأربعة، فذكر هذا الخبر ليوهم القراء أن التابعي الجليل يقول بالجهة والمكان لله رب العالمين تعالى عن ذلك علواً كبيراً والعجب أن بعضهم يعتمد تمحيص الروايات فيما يروي، وليس فيما يقول. أو ينقل عن الآخرين إذا وافق مذهب واتجاهه وما أكثر الأدلة على هذا، منها ما توهم الشيخ ناصر بأن الحنفية قالوا: إن عيسى عليه السلام حين ينزل يحكم بمذهب أبي حنيفة فقال في تعليقه على مختصر مسلم أن عيسى عليه السلام لا يحكم بالإنجيل، ولا مذهب أبي حنيفة — رحمه الله تعالى — ولو تحقق من أن الحنفية كذبوا ذلك الخبر في كتبهم، وكتبوا رسائل، وآخر من نيه عليها إمام المحققين ابن عابدين رحمه الله تعالى، لكان خيراً.

مصح
الروضة الأخرى

في شرح

الفقه الأكبر

لملأمة الهدى القمي
تأليفه

وتمت

التبليغ المصنف

على شرح الفقه الأكبر

تأليف

الشيخ وفيه سيمان غاوي

دار النشر الإسلامية

٢٢٥٣ - ثمان بن ثابت أبو حنيفة الكوفي مولى لثني نيم
 الله بن ثلبة روى عنه عبد بن العوام وابن المبارك وهشيم ووكيع
 ومسلم بن خالد وأبو معاوية والمقرئ كان مرجئا سكتوا (عنه
 و - ١) من رأيه وعن حديثه، قال أبو نعيم مات أبو حنيفة سنة
 ثمان ومائة (٢) .

باب نافع

٢٢٥٤ - نافع بن عتبة بن أبي وقاص القرشي الزهري ابن
 أبي سعد، قال موسى بن اسمعيل نا أبو عروانة نا عبد الملك بن عيسى

- (١) من خط (٢) ذكر في التاريخ الصغير ص ١٧٤ أن من طريق نعيم بن حماد
 فيه طعن شنيع على الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى ونعيم بن حماد معروف بالهبل
 الشديد على أهل الرأي وأما مهم رحمه الله حتى أنهم يوضع حكايات في ذلك كما
 في ترجمة نعيم من التهذيب (١٠ - ١٦٢) ونقطة « وقال غيره كان يضع الحديث
 في تقوية السنة وحكايات في تلبيح أبي حنيفة كلها كذب » وليس لذلك الأثر
 ذكر في التاريخ الكبير وأما ذكره الإمام البخاري رحمه الله هنا فهذا قوله
 وقد أتى كثير من أئمة الحديث والفقهاء على الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال
 ابن معين « كان أبو حنيفة ثقة في الحديث » وعنه قال « كانت أبو حنيفة ثقة »
 لا يحدث بالحديث إلا بما يحفظه ولا يحدث بما لا يحفظ » وعن ابن المبارك « الله
 الناس أبو حنيفة ما رأيت في الفقه مثله » وعن يحيى القطان قال « لا نكذب الله
 ما سمعنا أحسن من رأى أبي حنيفة وقد أخذنا بأكثر أقواله » وقال الإمام
 الشافعي « الناس عمال في الفقه على أبي حنيفة » راجع تهذيب التهذيب (١٠ - ١٥٠)
 وختم الحافظ ابن حجر رحمه الله الترجمة بقوله « ومناقب الإمام أبي حنيفة
 كثيرة جدا فرضى الله عنه وأسكنه الجنة آمين » . الخاقاني .

كِتَابُ التَّلَاحِ الْكَبِيرِ

تأليف

الحافظ النقاد شيخ الإسلام جليل الحفظ وإمام الدنيا
أبي عبد الله أسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري
المتوفى سنة ٢٥٦ هجرية - ٨٦٩ ميلادية

اللہ تعالیٰ کے ہاتھ اور چہرہ کا بیان

(۱۱) وَلَهُ يَدَا وَوَجْهٌ وَنَفْسٌ كَمَا ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ. لَمَّا ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ مِنْ ذِكْرِ الْوَجْهِ وَالْيَدِ وَالنَّفْسِ فَهُوَ لَهُ صِفَاتٌ بِلَا كَيْفٍ وَلَا يُقَالُ أَنَّ يَدَهُ لِقُدْرَتِهِ أَوْ بَعْمَتِهِ لِأَنَّ فِيهِ انْطِلَالُ الصِّفَةِ. وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْقَدَرِ وَالْبَعْزَالِ وَلَكِنْ يَدُهُ صِفَتُهُ بِلَا كَيْفٍ وَغَضَبُهُ وَرِضَاةُ صِفَتَانِ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى بِلَا كَيْفٍ.

(۱۱) اس کا ہاتھ بھی ہے، چہرہ بھی اور نفس بھی، جس طرح کہ اللہ تعالیٰ نے قرآن کریم میں اپنے لیے جسم چہرہ، ہاتھ اور نفس کا ذکر کیا ہے وہ اس کی ایسی صفات ہیں جن کی کیفیت ہمیں معلوم نہیں۔ لیکن یہ کہنا درست نہ ہو گا کہ اس کے ہاتھ سے مراد اس کی قدرت یا اسکی لوت ہے، کیونکہ اس طرح اس صفت کا ابطال لازم آئے گا۔ اور یہ قدر یہ اور معزلہ کا عقیدہ ہے۔ لہذا (درست عقیدہ یہ ہے کہ) اس کا ہاتھ اس کی وہ وصف ہے جس کی کیفیت ہم نہیں جانتے۔ اسی طرح اللہ تعالیٰ کی ہر اسکی اور خوشی اس کی ان صفات میں سے وہ ایسی صفتیں ہیں جن کی کیفیت ہمیں معلوم نہیں۔

الفقه الاكبر

قالب

امام ابو حنيفة رحمه الله تعالى

٩٨٠-٩١٥

مكتبة

أراد أن يرفعه أن يقول لصاحبه ارفع حوزتك باطوا أنت و... ويجوز له أن يرفعه في وقت كذا أو يشهد على ذلك أن فعله حلال وترفع
الجدا رفعت حوزته لا تعلق عليه ومن الشيخ الإمام أبي القاسم رحمه الله تعالى جاز من جاز لا حده عليه حوزة وليس إلا
عليه تعالى الجدا إلى الذي لا حوزة له عليه فله رفع حوزته مع إمكان الرفع بعد الانتهاء حتى يتمدوا فله رفع حوزته قبل الانتهاء
وكان محروقا وقت الانتهاء ضمن اليهود عليه نصف قيمته أقديس قومنا فاشك من ١١٥ رقه بعد الانتهاء من حوزته فله رفع حوزته

رجليه ومن وحقا خرو
سقوطه فأراد أحدهما
التفرض وامتنع الآخر قال
الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله تعالى يجوز على
نفسه وعنده إذا أراد أحدهما
نقض جديدهم شرا وأبى
الآخر فله صاحبه
أما ضمن لا كل جديدهم
من يشك ومن ثم نقض
المستأجر جديدهم
فهم من عقول المذنبين
شي لا يلزم ضمان فدان
وهو امرأة مالوفة رجل
لا تر ضمت لك ما هلك
من مالها يلزمه شيء ولو
هلهما جديدا بينهما شيء
أحدهما ينقضه والآخر
لا يصيبه بالنفقة وشول أنا
لا أضع طائفة الحولة كان
لنكته شيئا أن يرجع على
شريكه بنفسها أم لا وان
لم يضع فيه البخل عليه حولا
لأنه كان له حق وضع الحولة
في الأصل فلم يكن الباني
شتر على الناس هو كالأمر
من صاحبه بالنكاح فله
العلو والسفل إذا انهما
فق صاحب العلو والسفل
كان أن يرجع على صاحب
السفل عما أتى في السفل
وان قال صاحب السفل

في الحرم تباعا صيد في الحلال جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن سلم يصح ما خرج من الحرم إلى الحلال
وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز كذا في محيط الحرمي ولو أحرقت في يد صاحب رقيقه فله
وهو حلال جاز ويجوز على التسليم وعليه الجواز لمن تلف ولو وكل محرما حلالا يسع حديقته فله
بأنه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال الألبان الحلال كذا في الحلال ولو وكل الحلال محرما يسع
حديقته أو شرا لا يجوز ولو وكل رجل يبيع حديقته أو شرا لا يجوز ولو وكل رجل يبيع حديقته أو شرا لا يجوز
أي حنيفة رحمه الله تعالى ومنه حلال الحلال كذا في الحلال ولو وكل رجل يبيع حديقته أو شرا لا يجوز
حتى أحرمت أحدهما انتقض البيع كذا في الحلال ولو وكل رجل يبيع حديقته أو شرا لا يجوز
وكذلك لا يجوز بيع ما تركت النسبة عليه عدا كذا في الحلال ولو وكل رجل يبيع حديقته أو شرا لا يجوز
التي لا يبيع والجنون كذا في التنزيل ولا يجوز بيع ما تركت النسبة عليه عدا كذا في الحلال ولو وكل رجل يبيع حديقته أو شرا لا يجوز
من الصيد كذا في الحلال وهو يجوز بيع ما تركت النسبة عليه عدا كذا في الحلال ولو وكل رجل يبيع حديقته أو شرا لا يجوز
بينهم لا يجوز ولو أحرقت في يد صاحب رقيقه فله ولو وكل رجل يبيع حديقته أو شرا لا يجوز
ولو تابع الذئبان شرا أو خيرا ثم أسلم أو أسلم أحدهما قبل القبض انتقض البيع بردها ثانيا حتى
البيع ولو تابعتا الحر ثم أسلم أو أسلم أحدهما جاز البيع قبض الثمن أو قبض كذا في الحلال ولو أحرقت في يد صاحب رقيقه فله
اشترى الذي جده سلم الجاز وأجبر على بيعه مضر كذا في البيع أو كذا في التنزيل باللامن
القبض ولو اشتري كافر من كافر جده سلم كذا في الحلال ولو أحرقت في يد صاحب رقيقه فله
الذي أو دبره جاز ويسى المذبح وكذا في الحلال ولو أحرقت في يد صاحب رقيقه فله
ولا ينقض وكذا إذا اشترى الذي حصفا وكذا إذا اشترى الذي شتم من جده سلم كذا في الحلال ولو أحرقت في يد صاحب رقيقه فله
كلهم في الكل ولو كان أحدهما كافرين سلموا الآخر ذميا لم يهرج بينهما إلا يجوز بين المسلمين ولو وكل
المسلم ذميا يبيع الحر أو شرا لا يجوز أي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز ولو أحرقت في يد صاحب رقيقه فله
أسلم جده لهم أجبروا على بيعه فان كان لهم شيء يابوا وان لم يكن جعل القاضي لهم حديقته معلوم
ولو ربه سلم جده سلم كذا في الحلال ولو أحرقت في يد صاحب رقيقه فله ولو أحرقت في يد صاحب رقيقه فله
هوى العيون لا بأس ببيع مقام القليل وغيره من البائس الأعظم لا بأس ببيع رقيقه وان لم يكن من عظم
القبيل وأشباهه دسومة فانما كانا كذا في الحلال ولا يجوز بيعه وفي فتاوى أهل حوزة كذا في الحلال
وباع له جاز وكذا إذا ربح حازه وباع له وهذا أصل المشتري المباح فيه بأسل اختلافا في طهارة
هذا الصبر بعد الفرج واشتية الصدر الشهيد على طهارته ولو ذبح الخنزير وباع له لا يجوز كذا في
الذخيرة ويجوز بيع لحوم الباع والحر الذي يرضى في الرواية الصحيحة ولا يجوز بيع لحوم الباع
التيه كذا في محيط الحرمي وأما جاز الباع والحر الذي يرضى في الرواية الصحيحة ولا يجوز بيع لحوم الباع
يعاها ولا فلا وهذا بناء على أن البلاد كلها طاهرة كذا في الحلال ولو أحرقت في يد صاحب رقيقه فله
بالذ كذا في الانتفاع به فتكون حلالا لبيع وأما من البائس الأعظم لا بأس ببيع رقيقه وان لم يكن من عظم
جهاو يسع ذلك كذا جاز وأما الصبي فهو بائس في البيع والانتفاع به وبيعه كذا في الحلية
ولا يجوز بيع شعر الخنزير ويجوز الانتفاع به للترارز ولا يجوز بيع شعر الخنزير ولا يجوز الانتفاع بها

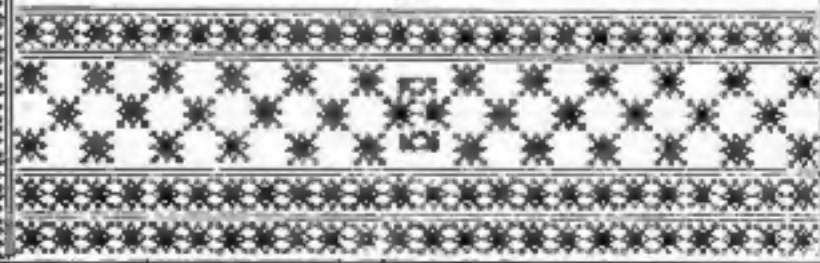
لا حاجة في السفل • علو رجل وسفل آخر كل واحد منهما لصاحبه عدا فهو من البائس الأعظم على أن ينقض كل واحد منهما
بينه وبينه كما كان جاز ذلك في حوزة صاحب السفل يتا السفل لأنه هو الذي عدم ولو عدم من غير صلح كان عليه البائس في العلم أولى وان
تقطعت البائس من غيرهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز بيع السفل على من مال السفل ويقتل صاحب العلو بالسفل أن لا يكون
متبرعا بالسفل ويكون السفل في يده حتى يرضى بيعه السفل • وقال القاضي الإمام على السفل رحمه الله تعالى في مسئلة الجدار



الفتاوى العالكةبرفة المروفة بالفتاوى الهندفة
فمذهب الامام الاعظم أبفحففة النعمان
صاحب القدر الانعم نفعنا الله بركفه
ومننا اتباع طرقة قفسه
امفن

(وبهامشه الجزء الثالث من الفتاوى البرازفة) وهف المسعة بالجامع الوجفر الشفخ
الامام حافظ الففن محمدفن محمدفن شهاب المروف بابن البراز الكردف الحنفف المترف
سنة ٨٢٧ وهف كلف بامع المص فف فف بمسائل الفتاوى والوافعان من الكفب
المختلفة ورفع ماساعده المفلل وذكرا لافعة أن فففة الففوفل فرغ من نالفه عام ثفف
عشر ومفاففة قففل لافف السعوف المفق لم ففجمع المسائل المهمة ولم فوفل ففها كفا
قال أنا أسفف من صاحب البراز ففمع وففوف كلف لانه بمجوف عشر ففة جامعة اللهماف
فنفف اه من كشف الففون

(الطبعة الفاففة)
بالمطبعة الكبرف الامفرفة ففلاف مصر الفففة
سنة ١٢١٠
هجرفة



برأسه مرة واحدة، وقيل هذا وضوء رمسوا الله عليه السلام*
ولذي^(٢) يروي^(٣) من التثليث* محمول عليه أنه واحد وهو
مشروع^(٤) على ما روي عن أبي حنيفة، ولأن^(٥) المبروض هو المسح،
وبما ذكره يصير عملاً، فلا يكون مسحاً، فصار كمسح^(٦) الخلف
بخلاف^(٧) العسل؛ لأنه لا يصير التكرار

ويرتب الوضوء فيبدأ بما بدأ الله تعالى بذكره، وبالمياه^(٨)، والترتيب
في الوضوء^(٩) سنة عينية، وعند الشافعي^(١٠) فرض، لقوله تعالى:

(١١) هذا حديث عريب (ف)

(٢) قوله يومئذ يخرجهم إلى موضعهم^(١)، قال الريسي لم أجده فيه، هو موهوم
أو لم يكن في نسخة، وإلا فهو موجود في الأوسط من نسخة بريهيه البغوي (ف)

* أخرجه الطبرسي في الأوسط من طريق راشد أبي محمد الحسناني، نظر الدراية ج ١ رقم الحديث ٦
ص ٢٦، ونصب الزاوية ج ١ ص ٣٠ (مجموع)

(٣) يشعر بضعفه (ف)

(٤) قوله والذي يروي هو ما روي عن عثمان رضي الله عنه وعلى رضي الله عنه، أنها حكيتا وضوء
رمسوا الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فصلاً ثلاثاً وثلاثاً (سبأه)

* انظر الدراية ج ١ رقم الحديث ١٧ ص ٢٧، ونصب الزاوية ج ١ ص ٣١ (مجموع)

(٥) قوله "وهو مشروع" روي عن أبي حنيفة رحمه الله إذ مسح ثلاثاً مرة واحدة كان
مسحاً، (ف)

(٦) قوله ولأن الخلف تقريره المبروض هو مسح، ومسح يصير بالتكرار عملاً مبروضاً هو المسح،
وهو خلاف الكتاب والسنة والإجماع، فلا يكون التكرار مسحاً، لأن اسمه في الوضوء [كحال المبروض في
مسحه لا ينفك من كونه مسحاً إلى كونه عملاً، (ف)

(٧) قوله كمسح الخلف تقريره مسح الرأس مسح في الوضوء، وكل ما هو مسح في الوضوء
لا يسن تثليثه كمسح الخلف (ف)

(٨) قوله بخلاف المسح مع الماء أن مسح يصدق بالتكرار، بخلاف العمل فإنه لا يصدق، فكان قياس
الشافعي للمسح على المسحول قياساً فاسداً (غاية)

(٩) قوله وبما يسن قد يسن إن كانت المياه دنيصة من جملة الترتيب لم يستعمل نصب الخلاف على
الوجه المذكور إذ التثنية دنيصة بسبب سنة عمدة، ولا مريضة عند الشافعي، بل هي فضيلة، وإن لم يكن من
جمعه لم يستعمل عليه على قوله بما بدأ الله تعالى (د)

(١٠) الكلام في كونه سنة، أو مستحباً (غاية)

وَأَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: أَبُو بَكْرٍ
الصَّدِيقُ، وَخَيْمَةُ اللَّهِ حَتَّى،

(وأفضل الناس بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم)،
أي بعد وجوده لأنه خاتم النبيين حال شهوده. وأما عيسى فقد وجد قبله وإن
كان يقع نزوله بعده، ولا يبعد أن يقال: لولد الإمام الأعظم البعلبية الزماتية؛
ففي شرح المقاصد: ذهب العظماء من العلماء إلى أن أربعة من الأنبياء في
زمرة الأحياء: الخضر والبس في الأرض^(١)، وعيسى وإدريس في السماء.

والحاصل أن أفضل الناس بعد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام
(أبو بكر الصديق رضي الله عنه) كان اسمه في الجاهلية عبد الكعبة، فسماه
رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عبد الله، واسم أبيه أبو قحافة
هشام بن عامر بن كعب بن سعد بن تميم بن مرة بن كعب بن لؤي بن
خالب بن فهر القرظي النخعي، وهو الصديق لكثرة صدقه ونخيلته وقوة
تصدقه وسبق توليفه، فهو أفضل الأولياء من الأولين والآخرين.

وقد حُكي الإجماع على ذلك، ولا عبرة بمخالفة الروافض هنالك،

(١) الخضر، من الأنبياء، قال ابن حجر وقد مثل ما المعتد في الخضر هل هو نبي
محي وكذا الياس؟ فأجاب المحدث حياتهما وثبوتهما من ١٠٨، وقال القرطبي في
الخضر هو نبي عند الجمهور والآية تشهد بذلك لأن النبي لا يتعلم ممن هو دونه،
ولأن حكم الباطن لا يطلع عليه إلا الأنبياء. انظر القرطبي ١١/١٦، وفتح الباري
١٣٤/٩. وقيل: كان رجلاً صالحاً ولم يكن نبياً، وانظر الإصالة في تعبير الصحابة
عند اسم الخضر، فقد مثل كلاماً طويلاً ثانياً. والمحدث. وانظر كشف الأقران
في رسالة التبيينات، للتبليغ علي الصابوني ص ١١ - ١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا

الذي كنا في ضلال

عن هذا الهدى

والحمد لله الذي هدانا لهذا

الذي كنا في ضلال

عن هذا الهدى

والحمد لله الذي هدانا لهذا

هو حيّ لم يمت، ولا يموت، وهو المهدي عندهم. وأما الموسوية، فستوا لذلك لوقوفهم في موسى وقولهم لا ندري أميت هو أم حيّ؟ وقالوا إن صحت إمامة غيره أنفذوها. وأما الإمامية، فيسوقون الإمامة إلى محمد بن الحسن وأنه القائم المنتظر الذي يظهر فيملا الأرض عدلاً كما ملئت جوراً. وأما الزرارية، فهم أصحاب زرارة، ادّعى ما ادعت المعمرية، وقيل إنه ترك مقالته وأنه سأل عبد الله بن جعفر عن مسائل ولم يعلمها، فصار إلى موسى بن جعفر، فقد شبهت مذاهب الروافض باليهودية؛ قال الشعبي: محبة الروافض محبة اليهود، قالت اليهود: لا تصلح الإمامة إلا لرجل من آل داود؛ وقالت الرافضة: لا تصلح الإمامة إلا لرجل من ولد علي بن أبي طالب؛ وقالت اليهود: لا جهاد في سبيل الله حتى يخرج المسيح الدجال، وينزل بسبب من السماء؛ وقالت الروافض: لا جهاد في سبيل الله حتى يخرج المهدي وينادي مناد من السماء؛ وتؤخر اليهود صلاة المغرب حتى تشبك النجوم، وكذلك الروافض يؤخرونها، واليهود تزول عن القبلة شيئاً، وكذلك الرافضة؛ واليهود تنور في الصلاة، وكذلك الرافضة؛ واليهود تسدل أبوابها في الصلاة، وكذلك الروافض؛ واليهود تستحل دم مسلم، وكذلك الروافض، واليهود لا ترى على النساء عدة، وكذلك الرافضة، واليهود لا ترى في الطلاق الثلاث شيئاً، وكذلك الروافض؛ واليهود حرّفت التوراة، وكذلك الرافضة حرّفت القرآن، لأنهم قالوا القرآن غير وبدل، وخولف بين نظمه وترتيبه، وأحيل عما أنزل عليه، وقرئ على وجوه غير ثابتة عن الرسول ﷺ وأنه قد نقص منه وزيد فيه؛ واليهود ينفضون جبريل عليه السلام ويقولون هو عدونا من الملائكة، وكذلك صنف من الروافض يقولون غلط جبريل عليه السلام بالوحي إلى محمد ﷺ، وإنما بعث إلى علي رضي الله عنه، كذبوا تباً لهم إلى آخر الدهر.

(فصل) وأما المرجئة ففرقها اثنا عشرة فرقة: الجهمية والصالحية والشمرية واليونسية واليونانية والنجارية والغيلانية والشيبية والحنفية والمعاذية والمريسية والكرامية. وإنما سموا المرجئة لأنها زعمت أن الواحد من المكلفين إذا قال لا إله إلا الله محمد رسول الله وفعل بعد ذلك سائر المعاصي لم يدخل النار أصلاً، وأن الإيمان قول بلا عمل، والأعمال الشرائع، والإيمان قول مجرد، والناس لا يتفاضلون في الإيمان، وأن إيمانهم وإيمان الملائكة والأنبياء واحد لا يزيد ولا ينقص ولا يستثنى فيه، فمن أقرّ بلسانه ولم يعمل فهو مؤمن.

الغنية

لطائبا لبي طريق الحق

عز وجل

للإمام
عبد القادر بن موسى بن عبد الله الجيلاني
(٤٧٠ - ٥١١ هـ)

طبعة جديدة مصححة ومفهرسة
قدم لها وخرج آياتها
محمد خالد عمر

أعدت فهارسها
رياض عبد الله عبد الهادي

الجزء الأول

دار إحياء التراث العربي

(فصل) وأما الجهمية، فمنسوبة إلى جهم بن صفوان وكان يقول: الإيمان هو المعرفة بالله ورسوله وجميع ما جاء من عنده فقط، ويزعمون أن القرآن مخلوق، وأن الله تعالى لم يكلم موسى، وأنه تعالى لم يتكلم ولا يرى ولا يعرف له مكان وليس له عرش ولا كرسي، ولا هو على العرش، وأنكروا الموازين وعذاب القبر، وكون الجنة والنار مخلوقتين، وادّعوا أنهما إذا خلقتا تفتيان، والله عز وجل لا يكلم خلقه ولا ينظر إليهم يوم القيامة، ولا ينظر أهل الجنة إلى الله تعالى ولا يرونه فيها، وأن الإيمان معرفة القلب دون إقرار اللسان وأنكروا جميع صفات الحق عز وجل، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. وأما الصالحية، فإنما سميت بذلك لقولها بمذهب أبي الحسين الصالح، وكان يقول: الإيمان هو المعرفة، والكفر هو الجهل، وأن قول من قال ذلك ثلاثة ليس بكفر وإن كان لا يظهر إلا ممن كن كافراً، وأن لا عبادة إلا الإيمان. وأما اليونسية، فمنسوبة إلى يونس البري، زعم أن الإيمان هو المعرفة والخضوع والمحبة لله عز وجل، وأن من ترك خصلة منها فهو كافر. وأما الشمرية، فمنسوبة إلى أبي شمر، زعم أن الإيمان هو المعرفة والخضوع والمحبة والإقرار بأنه واحد ليس كمثله شيء، وذلك باجتماعه إيمان. وقال أبو شمر: لا أسمى من ركب الكبيرة فاسقاً على الإطلاق دون أن أقول فاسق في كذا وكذا. وأما اليونانية، فمنسوبة إلى يونان، زعموا أن الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله ورسوله، وما لا يجوز في العقل لا يفعله. وأما النجارية، فمنسوبة إلى حسن بن محمد ابن عبد الله النجار يقولون: إن الإيمان والمعرفة بالله وبرسوله، وفرائض المجتمع عليها، والخضوع له والإقرار باللسان، فمتى جهل منه شيئاً وقامت عليه الحجة ولم يقربه كان كافراً. وأما الفيلانية، فمنسوبة إلى غيلان، وافقوا الشمرية وزعموا أن العلم بحدوث الأشياء ضروري، والعلم بالترديد هو العلم باللسان. وفي حكاية زرقان أن غيلان كان يقول بأن الإيمان هو الإقرار باللسان وهو التصديق. وأما الشيبية فهم أصحاب محمد بن شبيب، زعموا أن الإيمان هو الإقرار بالله والمعرفة بوحدانيته، ونفي التشبيه عنه.

وزعم محمد أن الإيمان كان في إبليس، وإنما كفر لاستكباره. وأما الحنفية، فهم بعض أصحاب أبي حنيفة النعمان بن ثابت، زعموا أن الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله ورسوله، وبما جاء من عنده جملة على ما ذكره البرهوقي في كتاب الشجرة. وأما المعاذية، فمنسوبة إلى معاذ الموصلي كان يقول: من ترك طاعة الله يقال له إنه فسق، ولا يقال فاسق، والفاسق ليس بعدو الله ولا ولي الله. وأما المريسية، فمنسوبة إلى بشر

حضرت محمد والفتنی

بیت المقدس میں

کے

اور اس درد و غم کو شک ہے وراس کو صحیح کاف ماعوں کہتے ہیں تو ہر عم مقصدوں کو تمام نہیں ہے کہ ہر مکتبہ ماعوں سے مطابق علم ہے۔ سادہ سادہ ہے کہ کسی حرام میں وراسد علماء مجتہدین کے فتوؤں کے ساتھ وراسد ایک امر حرام کہوہ وراسی کے مرکب ہوں۔

جب میں سے میں امر (انتہا) سبب کا، زنا کرے وہاں وہاں سے حالی نہیں ہے تو وہ ان علماء مجتہدین کے مطلق جہاں کرتا ہے کہ ان کو اس بارہ کے انسان کے طور میں ان معروف احکام کا علم نہیں تھا۔ یہ کہ ان کو ان احادیث کا عام بوجہ سبب سے ان روئے کے حق میں ان احادیث کے عمل کرنا جائز مسلم نہیں کیا، اور یہ جہاں کرنا ہے ان امور کے خلاف، ہی تر کے موافق حرمت کا حکم ہے۔ اور دونوں مفسرین فاسد ہیں کو سوائے سوچ اور میں کے اور کوئی جائز نہیں سمجھتا۔ اور عیسائے زرقب اصولہ میں ہے کہ منہدر ان سبب نہاد کا اٹھانا عدتہ معد میں کی سنت ہے لکن عربیہ مآخیز نے اس کا انکار کیا ہے جس کا رد فیصلوں نے اس میں ماحول ہے کہ یہ اس نے شیعوں نے ترک کر دیا ہے نسی سے زنی کی بہت کا ذکر کیا روایات کتب معتبرہ کے مخالف ہے کہو کہ ہمارے اصحاب کا طائر اصول عدم اشارہ اور عدم وعدہ پر ہے۔ امداد عدتہ روئے عدتہ کی سنت ہے اور ترک کی وجہ نہمت کی نفی کا مطلب نہیں ہے۔ ان اکابرین کے ساتھ ہمارے جس میں یہ ہے کہ جنگ اس بارے میں حرم باکریت کی دلیل ان مطابق نہیں مونی انہوں نے حرم باکریت کا حکم نہیں کیا۔ کیونکہ وہ اشارہ کی سنت و اسحاب کا ذکر کر کے عدتہ کہتے ہیں کہ یہ عدتہ ذکر کیا ہے لیکن صحیح ہے کہ اشارہ حرام ہے۔ اس سے معلوم ہوتا ہے کہ ان روگوں کے نزدیک اشارہ کے سنت و اسحاب کے دلائل صحیح کو نہیں پہنچے حکم کی صحیح کے خلاف پہنچے ہیں۔

حاصل کلام یہ ہے کہ ہم کو اس دلیل کا علم نہیں ہے اور یہ معنی اکابرین کے حق میں کسی ایک کو مسلم نہیں ہیں۔ اگر کوئی شخص یہ کہتا ہے کہ ہمارے پاس اس دلیل کے خلاف علم ہے تو ہم کہتے ہیں کہ مقلد کا علم اس کے حلال و حرام ہونے کے ثبوت میں معتبر نہیں بلکہ اس بارے میں مجتہد کا گمان معتبر ہے۔ سب سے پہلے مجتہدین کے دلائل کو ٹکڑی کے ٹکڑے (جلیے) سے بھی زیادہ کمزور کہنا بڑی حماقت کی بات ہے۔ اپنے علم کو ان اکابرین کے علم پر ترجیح دینا اور اسحاب حنفیہ کے

صلاة العصر يوم الاثنين الثامن من رجب سنة إحدى عشرة وخمسمائة، ووفق لحج بيت الله وزيارة قبر الرسول ﷺ في سنة أربع وأربعين وخمسمائة، وتوفي ليلة الثلاثاء الرابع عشر من ذي الحجة سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة، كذا في "كشف الظنون".

وقيل : سنة ستة وتسعين وخمسمائة، ودفن في سمرقند، وقد نقل أن في سمرقند تربة المحمديين، دفن فيها نحو من أربع مائة نفس كل منهم يقال له : محمد. صنف وأفتى وأخذ عنه الجم الغفير، ولما مات صاحب الهداية منعوا دفنه بها ودفن بقربها كذا قال الشامي في رد المحتار.

وله تأليف منها كتاب مجموع النوازل، وكتاب في الفرائض، وكتاب التجنيس والمزيد، وكتاب بداية المبتدى، وكتاب كفاية المنتهى، وكتاب الهداية، ومناسك الحج. أما بداية المبتدى فقد جمع فيه بين مسائل مختصر القدوري والجامع الصغير، واختار فيه ترتيب الجامع الصغير تبركا بما اختاره الإمام محمد بن الحسن، وقال في مبدأها وعدا : ولو وفقت لشرحها أرسمه بكفاية المنتهى. ثم وفق لشرحها ورسمه بكفاية المنتهى، وهو كتاب عزيز الوجود^(١) في ثمانين مجلداً، كذا في مفتاح السعادة^(٢)

ولما تبين فيه الإطناب وخشى أن يهجر منه الكتاب، شرح المتن ثانياً مختصراً حاوياً نافعاً وافياً سماه بـ "الهداية" جمع فيه من عيون الرواية، ومتون الدراية، وافتتح بتأليفه ظهر يوم الأربعاء من ذي القعدة سنة ثلاث وسبعين وخمسمائة، وهو مقبول بين الأنام من الخواص والعوام، وقد أنشد الإمام عماد الدين بن شيخ الإسلام صاحب "الهداية" في حقها :

كتاب الهداية يهدي الهدى إلى حافظيه ويجلو العمى
فلازمه واحفظه يا ذا الحجى فمن ناله نال أقصى المنى

كذا قال العلامة اله داد في حاشية الهداية ولغيره :

إن الهداية كالقرآن قد نسخت ما صنفوا قبلها في الشرع من كتب

وهل هذا القبول إلا بما روى أن صاحب الهداية بقى في تصنيفها ثلاث عشرة سنة، وكان صائماً في تلك المدة لا يفطر أصلاً، وكان يجتهد أن لا يطلع على صومه أحد، فإذا أتى خادمه بطعام يوم كان يقول له : خله ورح، فإذا راح كان يطعمه أحد الطلبة أو غيرهم، فإذا أتى الخادم ووجد الإناء فارغاً يظن أنه أكل بنفسه.

وأول من قرأ الهداية على مؤلفها شمس الأئمة الكردي^(٣) كذا قال سعدى في حاشية

(١) قال العيني في شرح الهداية هو مفقود الآن.

(٢) للمولى أحمد آفندي ابن مصطفى المعروف بطاش كبرى راده المتوفى سنة اثنتين وستين وتسعمائة، كذا في كشف الظنون.

(٣) كردي كحضر ناحية ابيست بمعجم. (من)

المقام السلاطی

شرح

بیان المبتدی

للإمام برهان الدین أبی الحسن علی بن أبی بکر المرغینانی

رحمہ اللہ تعالی المتوفی ۵۹۳ھ

مع

شرح العلامة عبد المحی اللکینوی

رحمہ اللہ تعالی المتوفی ۱۳۰۳ھ

①

اعتق بإخراجه وتنسیقه وتخرج أحادیثه من نصب الرایة والذلیة

نعیم اشرف نور احمد

من مشورین

الإمام الفیاض والخیر المیرزا سید الامین

۱۳۷- دی • گلردن ایست • کرانشی ۵ • پاکستان

ولا الجمعة عرفات في قولهم جميعاً؛ لأنها قضاء^(١) وبني أبيه،
والتقييد بالخليفة وأمير الحجاز؛ لأن الولاية لهما^(٢)، أما أمير الموسم فيبي
أمور الحج لا غير^(٣)

ولا يجوز إقامتها إلا للسلطان^(٤)، أو لمن أمره لسلطان^(٥)؛ لأنها تقدم
بجمع عظيم، وقد تقع المازعة في التقدم^(٦) والتقديم^(٧)، وقد تقع في
غيره^(٨)، فلا بد منه تتميمها لأمره.

ومن شرطها: الوقت، فتصح في وقت الظهر، ولا تصح
بعده؛ لقوله عليه السلام^(٩): «إذا مالت^(١٠) الشمس فصل بالناس
الجمعة»^(١١)، ولو خرج الوقت وهو فيها استقبل الظهر، ولا يبيح عيها
لاحتلافها^(١٢).

الزائدة، وأما الجمعة ليست بالامة من إمام من متعة في الأعيان (ب)

(١) لا أئمة فيها. (ب)

(٢) في إقامة الجمعة. (ب)

(٣) يعني ليس له ولاية غير الحاج. (ب)

(٤) أراد به الخليفة. (ب)

(٥) أي إن لم يكن السلطان يكون إقامتها من أمره كالخاص والأمير والخطباء. (ب)

(٦) يعني. (ك)

(٧) أي لغيره. (ك)

(٨) قوله وقد تقع في غيره من نحو آتاء من سبق إلى الجامع ومن أدته في أول الوقت وآخره، وفي

حسب الخطباء. (ك)

(٩) لمصعب بن عمير. (ب)

(١٠) قوله إذا مالت الشمس إلح يرد أنه إنما يتم ما ذكره قبله لا اعتبر مفهوم الشرط، وهو بمنزلة،

أو يكون فيه رجوع، وهو متعين في حيز لا يرد أن ملكاً يكون يبعثها إلى وقت الغروب، ويجاب بأن

شرعية الجمعة مقام الظهر على خلاف المقدس، لأنه سقوط أربع ركعات، فتدعى لخصوصيات التي وردت في

الشرع. (ب)

(١١) غريب. (ب)

^(١) راجع مص غريب ج ٢ من ١١٥، والغريب ج ١ رقم الحديث ٢٧٦، من ٢١٥ (م)

(١٢) قوله لا اختلافها [أي الظهر والجمعة] من حيث الكمية والكيفية والشرائط، وهذا لأن الظهر

وعن أبي يوسف ^(١) أنه يجوز بيعها إذا كان الذهب بالطبع أكثر من النصف دون الثلثين.

وقال في "اجتماع الصغير" ^(٢): وما سوى ذلك من الأشربة، فلا بأس به، قالوا ^(٣): هذا الخواب على هذا العموم ^(٤) والبيان لا يوجد في غيره ^(٥)، وهو نص على أن ما يتخذ من الخنطة ^(٦) والشعير ^(٧) والعسل واللدة ^(٨) حلال عند أبي حنيفة، ولا يحد شاربه عنه، وإن ^(٩) سكر منه، ولا يقع طلاق السكران منه بمثلة النائم. ومن ذهب عقله بالنسج ^(١٠) ولين الرمك ^(١١)، وعن محمد أنه حرام ^(١٢)، ويحد شاربه إذا سكر منه ويقع طلاقه ^(١٣) إذا سكر منه كما في سائر الأشربة للمحرمة.

(١٦) كما في المحر.

(١٧) قوله: "لأنها محرمة" أقول في التعليق بحث، إذ لا يلزم من حرمة تناول الشيء عدم الانتفاع به، ألا يرى أن السرايين لحم المحرمة تناول لقطاء مع أنه مما يتفقع به حيث يلقى في الأرض لا يستكثر الربح، ولهذا يجوز بيعه، كما مر في فصل البيوع من كتاب الكراهية (مت).

(١) قوله: "وعن أبي يوسف والمشهور عن أبي يوسف أن بيعه لا يجوز، كما في "نهاية البيان" [فتح] أقول: لا يذهب عليك، أن حق هذه الرواية أن تذكر قبل قوله، ولا يتفقع به بوجه من الرجوع من شعب جوار بيع الأشربة، وقوله ولا ينظم بها إثم مسألة مستعجلة، دخلت في التمهيد (تتلم).

(٢) قوله: "وقال في "اجتماع الصغير" [فتح] "لورد رواية "اجتماع الصغير"، وهو قوله وما سوى ذلك من الأشربة، أي ما سوى المذكورة وهو الخمر والسكر وتطيح الزبيب والطلاء، وهو البلال والنصف لبيان أن العموم المذكور في "اجتماع الصغير"، لا يوجد في غيره. (عناية)

(٣) أي فطر الإسلام وغيره في خروج "اجتماع الصغير". (ع)

(٤) أي هذا الحكم أي لا بأس.

(٥) أي في غير "اجتماع الصغير".

(٦) كنبه.

(٧) جر.

(٨) بالنسج وفتح راء: غلة إصمت معروف كقرا جولري كويته (ع)

(٩) أقول متصلة.

(١٠) قوله: "ومن ذهب عقله بالنسج [المعروف عن أبي حنيفة]" قال شيخ الإسلام عوازم رآه في شرحه. أكل قليل سقمونيا والبيوع مياه للتدويج، وما زاد على ذلك إما يقتل، أو يذهب العقل، وهو حرام. (ع)

(١١) قوله: "ولين الرمك [جمع رمكة ماديان إسب]" قل الذي يفسده ترك مصر من لين الرمك ينبغي أن يكون حرماً، لأنهم يأخذون اللبن الخالص من الرمكة، ويتركون ألباناً حتى يشتد جذاً، ويخلطون به السكر، ويشربونه للحر والطرب، ويسكرون منه كما يسكر أحدنا من غيره من السكرانته وربما يضيفون إليه أشياء أخرى، ويسكرون منه الخمر. (صين).

(١٢) والفتوى على قول محمد، كما ذكر الإمام المصنوع. (ن)

(١٣) زجره.

بأنه أن يدخل في الصلاة وله قول أو عطف^{١٢} الآية يقتضي^{١٣} أنه إذا أتى الإمام وهو مكبر أو يكبر قول الصلوة، ومعنى أن ينتهي بالسكينة والوقار بذكره أن يشير باليد في الصلاة عند قوله «شهد أن لا إله إلا الله» وهو المختار^{١٤} لنفسه إذا

(١) ومثل مدحمة الربيع كما في الموطأ للحنفية (١٣٧/١)، وعمود

(٢) كما في من غفر وفي طرس (مسئله)، وهو صحيح.

(٣) برواية أخرى بفتح الألف في تشهد، وهو الأصح تصد نحنار يعني به التوبة بالأحاديث الصحيحة، وقد ذكره الخطيب لا يعني أن يدخل من فريضة أو يخطبها، وإنما كما في إرد المحتار ١١١: لما حدثت بذكره محمد - رحمه الله تعالى - في سوطاً روي به عبد الله بن عمر قال

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذة اليسرى، ويضع أُمَامَهُ كَفَهُ، وَبَارِئَهُ يَمِينَهُ، وَوَضَعَ كَفَهُ الْيُسْرَى عَلَى فُخْذِهِ الْيُسْرَى، قَالَ مُحَمَّدٌ وَيَضَعُ يَمِينَهُ عَلَى فُخْذِهِ الْيُسْرَى، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ - رحمه الله تعالى - وموطأ الإمام محمد، ص ٨-٩

وقال ابن عابد بن - رحمه الله تعالى - في إرد المحتار (١١١/٥) والفقهاء أي للمعنى به عند الصلاة في خلاف عدم الإسراء، وهو الإسراء على كفة عند ثلاثة وخمسين كما قال به الشافعي وأحمد وفي المسند لما سأله، ومنها عند فقهاء، ومنها عند الإمام، وهو قول أبي حنيفة ومحمد، وكثير من الأئمة والأخبار فالمعنى لا يقرأ إلى قوله «وَعَدَا مَا عَصَدَ الْتَاهِرُونَ لَنُؤَمِّرَنَّ عَنْ قَبْلِ يَمِينِهِ» الله عليه وسلم بالأحاديث الصحيحة، وصحة هذه من ثلاثة ثلاثاً. ومثله في «مجموع النور» (١١١/١)، صفة الصلاة

وقد أورد العلامة المجلسي نسخة من نسخة محمد تقوي هذه نسخة في رسائله - صحيحها في هذا كتاب يسمى حديثاً وتروى لغيره كتحصيل الإسراء - والأخرى «الشمس للقرآن» على وجه التبيين، تعرض فيها لأدلة استحباب الإشارة بمسحها من قبله بقوة والإجماع والفتوى بالأحاديث المذكورة على ذلك وجمع حرفها ورواها في سائر واحد وفي أثناء ذلك رد على من يوجب بذكره الإشارة في تشهد أو غيرها.

والعلامة الخليلي ابن عابد بن - رحمه الله تعالى - أيضاً رسالة في كيفية الإسراء بمسحها عند وضع اليد في عند الأصابع عند التشهد وهي جزء من مجموعة رسائل ابن عابد بن (١١٠-١٣٥) أثبت فيها تصحيح الإشارة مع اليد مع عقوبات يوجبها

وكذا^(١) إذا نظر إلى امرأة حائض^(٢) لما يبيها^(٣)، وصار كالمتعمك^(٤) إذا أمسى، **وكالمتعمي بالكف^(٥) على ما قالوا^(٦)**، ولو أذهب لم يقطر؛ لعدم المتنافي، وكذا إذا احتجم لهذا، ولما روينا^(٧). ولو اكتحل لم يقطر^(٨)؛ لأنه ليس بين العين والدماغ مسد، والشمع^(٩) يترشح كالصروق، والداخل من المسام لا يتنافي، كما لو اغتسل بالماء البارد^(١٠)، ولو قبل امرأة لا يمسد صومه يريد^(١١) به إذا لم ينزل؛ لعدم المنافي بصورة ومعنى، بخلاف الرجعة والمصاهرة^(١٢)؛ لأن الحكم هالك أدبر على السبب على ما يأتي في موضعه^(١٣) إن شاء الله.

(١) وحده مالك إذا كرر نظر ليطر (ب)

(٢) أي عدم وجود المسام لا صورة ولا معنى

(٣) قوله: "كالمتعمك" يعني إذا فكر في امرأة حائضه فنزل لا يقطر، ولا مسح مالك في المتعمك دون ذلك، وخالف فيه بعض المتأخرين (ب)

(٤) بقوله: "وكالمتعمي بالكف" وعن بعض أن يدخل الاستسقاء إن أراد تسكين الشهوة، لرجو أن لا يكون عليه رياء، وإن أراد قضاء الشهوة فلا يدخل لكونه في محظوظ فتكبح اليد مقبوضه، كما في "سرعة الإسلام" وغيره، ويقل الزاني من بعض الأخبار أنه قال: مسحت أن قرأاً يصحون في الحشر وأهلبهم حبالي، فظلمهم مع المتعمين بالكف، والسر في حرمة أنه يشاعة الحرث بلا فلتك وحرف ما يحل لأجل شغل إلى غير معناه، وقد دخل إلى معنى من الاستسقاء خلال النكاح بالآلة غير متد، لم الاستسقاء بالكف ليس بمخصص بالحرمة، بل بمنع الاستسقاء بالمسح، أو غير ذلك كما في "رد المحتار" لصوم الفقه، وتخصيص اليد في الحديث لغة بالنيار الأكثر وقوعه، والله أعلم (ج)

(٥) قوله: "على ما قالوا" حاشية في منه إضافة الضم مع الحلال، وعامة للشيوخ على أن الاستسقاء يقطر، وقال المصنف في التجهيز إنه لا يقطر (ب)

(٦) وهو قوله: ثلاثة لا يقطر (ب)

(٧) قوله: "وإن اكتسح لم يقطر" سواء وجد طمسه أو لا؛ لأن طمسه داخل من المسام، فـ"لو ينزل بعد الاستسقاء" فوجد لونه في ريقه ليس بفساد وذكر في "جوامع الفقه" لا؛ لأنه ليس بيد العين واليد مع حلقه، فلو وجد إذا عثره لا عهد (ب)

(٨) قوله: "والدعم إلـم" جواب عن سؤال مقدر، محرمه: لو لم يكن بينها عهد لا يحرم الدم (ب)

(٩) لأنه لا يتنافى الصوم مع وصول الشريعة إلى القلب

(١٠) أي التطوير أو مسح من "الطمس الصغير" (ب)

(١١) أيها يقع بالفتنة وليس بالشهوة وإذا لم ينزل (ج)

(١٢) أي في باب الرجعة (ج)

الهرة وسؤر الحمار والسعل مشكوك^(١) فيه، قيل: الشك في طهارته؛ لأنه^(٢) لو كان طاهراً لكان^(٣) طهوراً ما لم يعلب الدعاب على الماء.

وقيل: الشك في طهوريته؛ لأنه لو وجد الماء^(٤) لا يجب^(٥) عليه غسل رأسه^(٦). وكذا لبه^(٧) طاهر^(٨)، وعرقه لا يمنع^(٩) جواز الصلاة وإن فحش^(١٠)، فكذا سوره، وهو الأصح^(١١)، ويروى^(١٢) نص محمد^(١٣) على

جواب سؤال بعض فقهاء ما ذا الذي دللكم على كون الطواب حلة لسقوط النجاسة، ووجه ذلك أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم حمل سقوط النجاسة عن سؤر الهرة بطله الطواب بشق النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم. وإسبا من الطواب عليكم والطوابات، وقد وجد الطواب في سواكن البيوت أريد منه في الهرة (عناية)

(١) قوله "مشكوك فيه" كان الشيخ أبو طاهر يكره هذه العبارة، ويقول لا يجوز كون شيء من أحكام الشرع مشكوكاً فيه، بل هو محتاط فيه، وفي "النوازل" يحمل ما شرب منه الحمار (ج) قوله "مشكوك فيه" الشيخ قالوا: لفرقة بالشك القوي فيه، لنعراض الأدلة، والشكافي يجمعه طاهراً وطهوراً [ع] للحا، من الأدلة لما روى عن أبي عباس أنه قال: "سؤر الحمار طاهر"، ومن أبي حمزة: "أنه ليس" (مجمع الأنبي)

(٢) قوله "لأنه لو كان طاهراً يلح" أما إثبات الخلاف فلا يكون طاهراً غير مشكوك إلا أن يكون الدعاب المختلط به طاهراً غير مشكوك، لا استحالة أن لا يكون الماء مشكوك مع الشك في ما هو المختلط به، إذ الماء يصفى بصفة مختلط به، ومعنى كان الدعاب طاهراً غير مشكوك لا يخرج الماء من الطهورية إلا بعد أن يطفئ الدعاب فيه. (ملا إله ناد)

(٣) واللازم باطل (د)

(٤) المطلق، (عناية)

(٥) قوله "لا يجب عليه" ولو كان طهارته هذه مشكوك لوجب غسل رأسه الذي مسح به سؤر الماء احتياطاً، إذ الشك يوجب العمل، وإن كان فهوهم لا يوجب، بل يقتضي الاستصحاب. (حاشية إله ناد)

(٦) بعد ما سؤره (ع)

(٧) قوله "وكذا لبه" أي حماره إذا ذكر هو الحمار، لأن قلت: الذي يكون للأكل دون الحمار، قلت: لم يرد بالحمار هذا غسل، فيلحق الذكر والأنثى، ويخص الحمار بشرعه باعتبار الذكورة، وقد يجاب بأن الحمار سبب اللبن، فيصح أن يضاف إليه اللبن سبب (حاشية إله ناد)

(٨) قوله "طاهر" قيل: المذكور بين بظاهر الرواية، وإنما هو فيه نفس، والمذكور في الكتاب إنما هو رواية عن محمد^(١٤). (عناية)

(٩) قوله "لا يمنع جواز الصلاة" في عرقه عن أي حية ثلاث روايات. في رواية قال هو طاهر، وفي رواية قال هو نجس بجمعه حية، وفي رواية أخرى قال هو نجس نجاسة غليظة (بهاية)

(١٠) أي كثر

(١١) راجع إلى قوله: والشك في طهوريته. (ن)

المكملات

شرح

بمآية المبتدى

للإمام برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر المغيثاني

رحمه الله تعالى المتوفى ٥٩٣ هـ

مع

شرح العلامة عبد المحي اللكنوي

رحمه الله تعالى المتوفى ١٣٣٣ هـ

اعتباراً بحلله وتفسيره وتخرجه عن آثاره من مصنفاته والمكتبة

نسيم شرف نواز احمد

في مشروعه

الإسلامية الفكرية والعلمية والادبية

١٣٧-١٣٨ • كراتشي • باكستان • باكستان

الآري أنطوقا أخرى ثقة قبل (٨) مع الجبل ولا يزم عالم يسمعه من الثقة ومرسل من دون هؤلاء قبل عند أصحابنا

ذكرنا ويرد عند البعض لأن الزمان زمان النفس والكذب إلا أن يرى الثقات مرسله كأروا سيده مثل إرسال محمد ابن الحسن وأمثاله وأما الانقطاع الطاهر فاما بالمعاصرة أو بنقصان الثاقب أما الأول فاما بمعارضة الكتاب كحديث فاطمة بنت قيس قوله تعالى بالنصب أي كعادته حديث فاطمة قوله تعالى للنصب قوله تعالى لكونه معصوم انما عارضة (اسكنهم) أما السكنى فظاهر وأما في الثقة فلا فوله تعالى من وجعكم يحمل عدنا عن قراءة ابن مسعود وهي وانفرا هيب من وجعكم وكحديث القضاء بشاهد وبين المذهب قوله تعالى بالنصب أيضا عند المنى وهكذا الأمثلة التي تأتي (واستشهدوا شهيدين من رجالكم الآية) وهذا عدم الرجوع أو جبر جلا وأمر ابن وحيد نقل إلى ما ليس بمعهود في مجالس الحكم دل على عدم قبول الشاهد الواحد مع التبيين قال حضور النساء لا شهد في مجالس الحكم ولو كانت التبيين كافي مع الشاهد الواحد معام المرأته على أن أوجب حضورها على أن النساء ممنوعات من الخروج

المسألة كجبر العاصي في المسور أو في الإسلام كجبر المستعصم عما لا مخرج ذلك كجبر الصالحين عنه وفي اصطلاح المحدثين أن ذكر الراوي الذي ليس صحيحا جميع الوسائط فليس مستوفيا ولو واسطوا حنة بين الراويين فتقطع وإن ترك واسطة هو الواحد تحصل بفتح الصاد وإن لم يذكر الوسطة أصلا فرسل (عوله) ومرسل القرن الثاني والثالث لا يقبل عند الثاقب رحمه الله تعالى إلا ما حد أمور حنة أن يسهه غيره أو أن يرسله آخر وعمر أن شروحيها عنه أو أن يستند قول صحابي أو أن يستند قول أكثر أهل العلم أو أن يسمو حاله أنه لا يرسل إلا بروا من بعض عدلين في شرطه اسناد غيره باطل لأن العمل حينئذ ما يستند والأدلة السابقة ليس شيء مما يبدل وإلزام غير المصنف إلى غير المصنف لا يصير مقبولا فلما المستند قد لا يثبت عدالة رواه فيقبل المرسل وجعل ما وصاهم أمر إلى أمر فحصل النص أو يقرى فيجب العمل وعندنا يقبل بل يدم على المستند استدل الثاقب رحمه الله تعالى بأن قبول الراوي معوفه على العمل يكون الراوي متصفا بالعدل والعدالة وغير ذلك من الصفات المعتبرة في الروا وقد عزم ذكر الراوي لا يمل ذلك فلا يقبل واستدل الثاقب ما قول بلام وأوجه تاليفه يدل على أنه فوق المستند الأول إرسال الصالحين قوله مع وجود الوسطة في البعض الثاني أو كلاما في إرسال العدل الذي لو استند لا نظر أنه كذب على من يروي معتزنا لم يظن به الكذب على من يجوز أن يكذب بغير علم كذب على النبي عليه الصلاة والسلام وهو معصوم أولى وقد عرفت أن الراوي ليس التراجع من مرسل الصحابي ومرسل من علم حاله أنه لا يرسل إلا بروا من عدل الثالث أن العادة تجري بالأمراء كالمراد كجبر اصحابنا قل جرم بغيره من غير اسناد وإدراكه واسعا بسبه إلى الغير ليحصل الثاقب ذلك الغير الشيء الذي حمله هو أي الثاقب فامرسل يدل على أنه راسخ الثاقب بخلاف المستند وقد يمنع جري العادة بذلك بل بما يرسل لعدم إقامته بالروا وكيفية الاتصال ويستدل الصدوق بتحقيق الحال رآه على أنه في ذلك الحال (قوله ولا بأس) جواب عن استدلال الثاقب رحمه الله تعالى يعني أن جهل السامع بصفات الراوي لا يصير له التذنب بأن الثاقب عدل حاشا فلا ينهم بمسألة من حال الراوي ولا يجرم بقول الحديث عالم يسمعه من عدلين حديثه بأن أمر العدل في الظاهر لا يجتهد في ما يقبل غير العدل خلا (قوله لا يرى أنه) (وقال أخرى) فيحصل (كأنه) يشير إلى أن الثاقب رحمه الله تعالى كثيرا ما يقول أخرى ثقة حديثي من لا يسمعه إلا أن مراده بالثقة إراهم من اسميل وليس لا يهتم بهم من حسن وذلك مشهور معلوم (قوله كذبت فاطمة بنت قيس) فيه بحث لأن الكلام في جبر العدل وهذا مستكرهته رواه بالكذب والسمعة والبيان لا تذكره في مقابلة محرم الكتاب وإنما كان لقوله احتفظت لم يسمعوا حديثهم كذبهم معنى وأيضا لانحاء أن الثاقب لا يسمعه غير متوافر ولا يصيد بقطع فكيف يرد الحديث بطرحها وكيف يصلح الراوي أن يحد كلام الله تعالى ولا يقبل بذلك كلام الرسول ﷺ وهو عرأيته ومسح (قوله وكحديث القضاء) شاهد يبين (هو ما يروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ قضى بشاهد وبين الطالب وهو معارض لقوله تعالى واستشهدوا شهيدين إلا يقر ذلك من وجوه الأول أن الأمر بالاستشهاد يحمل في حق من هو شهادة نفسه بيمين أو رجل وأمر ابن وحيد الجمل يكون يائما لم يجمع ما يتلوه اللفظ الثاني أن قوله تعالى ذلكم أمستعداته وأمره لشهادته وأدى أن لا يراها من على أن أدنى ما يتلوه اليمين هو عدلان ثوطين وليس جندا لا في شيء الثالث ما ذكر ما تضمنه ما اقتصر عليه لا من سابق الإجمال والمحصن بما ذكر بل للشارح أن ترك بعض الأمور إلى الاجتهاد أو إلى الحديث ولأن قوله تعالى ذلكم إشارته إلى أن تكبيره أراد ما معناه أقرب من انتفاء الربيع على ما هو المذكور في التفسير (قوله وذكر في المبسوط) ليس المراد بذلك أمر استعد ما يروي عن النبي ﷺ على خطه كاليحيى في الإسلام وعادة الإمام قبل الصحابة لا به ورد فيه

الحديث وحضور مجالس الرجال وذكر في المبسوط أن القضاء بشاهد وبين يده وأول من قضى به معاوية

شَرْحُ

التَّلَوِّجِ عَلَى التَّوَضُّعِ

مِثْنِ التَّنْقِيحِ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ

وَبِطَائِفِ شَرْحِ التَّوَضُّعِ لِلتَّنْقِيحِ الْمَذْكُورِ

الجزء الثاني

هذا الشرح المسمى بالتلويج في كشف حقائق التنقيح تصنيف عبد العزيز مسعود
ابن عمر المتتارقي القاضي المتوفى سنة ٧٩٢ هـ شرح بالقول شرح به
تنقيح الأصول للقاضي صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري
الحلي المتوفى سنة ٧٨٧ هـ وهو من مشهور ذكره اه لا كل قول العلماء
مكبر على صاحب كتاب غير الإسلام البزدوي ووجد بعضهم طاعني على
ظواهر الفاظه أراد تبحيحه وحاول تبين مراده وتقسيمه على قواعد المقول
موردا فيه ربه مباحث كتاب الأصول ومباحث ابن الحاجب مع تحقیقات
مدبجة وتنقيقات غامضة منبه فلا توجد في الكتب سالكا به مسلك
الضبط والإيجاز فصف هذا الترح بمروجا وسماه التوضيح في حل غوامض
التنقيح اه ملخصا من مكشف الظنون

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

الحّد وإن لم يعلم لا يجب.

ولو استأجر امرأة ليربي بها فربى بها، لا يحّد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وإن استأجرها لخدمة فربى بها يحّد.

ولو تزوج امرأة لها زوج فوطئها لا حدّ عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وإن لم يدع الحلّ، ولو طلق امرأته ثلاثاً ثم وطئها في العدة، إن كان طلقها ثلاثاً جملة لا حدّ عليه.

جارية الرجل إذا حست جنابة عمداً ثم ربي بها ولي الجنابة لا حدّ عليه عند الكلّ. وإن كانت الجنابة خطأ فربى بها ولي الجنابة، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليه الحدّ احتار مولاها الدفع أو الفداء. وقال أصحابه رحمهما الله تعالى إن احتار الدفع لا حدّ عليه وإن احتار الفداء عليه الحدّ.

وإذا قبل الرجل أجنبية عن شهوة أو مهر إلى فروجها بشهوة ثم تزوج أمها أو ابنتها، فدخل بها لا حدّ عليه وإن قال علمت أنها عتيق حرام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا ينظر بحصته بهذا الوطء حتى يجب الحدّ على فادته.

ولو وطئ امرأته أو مملوكة وهي حائض أو نساء أو صائمة صوم الفرض، أو محرمة أو ألى منها أو ظاهر منها أو حرمت عليه امرأته بوطء لغير عن شهوة، فوطئها في العدة لا حدّ عليه.

وكذا لو وطئ أمة وهي حرام عليه برضاع أو صهرية أو كانت الأمة مجوسية، أو مرتدة، أو وطئ مكاتبته أو معتقه العتق وقال علمت أنها عتيق حرام لا حدّ عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

وكذا لو وطئ جارية مكاتب أو حارية صده المأدون وعليه دين أو لا دين عليه علم بالحرمة أو لم يعلم.

والحد من قبل الأم إذا وطئ جارية ولد ولده حال قيام الأب، لا حدّ عليه وإن علم أنها حرام.

والواحد من العاصمين إذا وطئ جارية من العيمة قبل القسمة، لا حدّ عليه وإن علم أنها حرام.

والبيعة العاقبة إذا دعت صياً فجامعها لا حدّ عليها علمت بالحرمة أو لم تعلم وعليها العدة ولا مهر لها.

واسبح تصحيح إذا ربي نصة أو محبوبة أو نائمة عليه العدة ولا حدّ عليها ولو أكرمت المرأة على الزنا لا حدّ عليها عند الكل. والرجل إذا أكره على الزنا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى آخر وهو قول صاحبيه رحمهما الله تعالى، لا حدّ عليه. وكان يقول أولاً وهو قول ربه رحمه الله تعالى عليه الحدّ والحرثي لمستأمن إذا ربي في دارها بمسلمة أو ذمية، قال أبو حنيفة رحمه الله

فتاوى قاضى خان

في مناسبات الأعيان الأعظم أي حكمة النعمان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
الغرائب والنفائس والكنوز والدرر
والغرائب والنفائس والكنوز والدرر

الحمد لله الذي جعل في خلقه
الغرائب والنفائس والكنوز والدرر

الحمد لله الذي جعل في خلقه
الغرائب والنفائس والكنوز والدرر

الحمد لله الذي جعل في خلقه
الغرائب والنفائس والكنوز والدرر
الحمد لله الذي جعل في خلقه
الغرائب والنفائس والكنوز والدرر

الحمد لله الذي جعل في خلقه
الغرائب والنفائس والكنوز والدرر

الحمد لله الذي جعل في خلقه
الغرائب والنفائس والكنوز والدرر

الحمد لله الذي جعل في خلقه
الغرائب والنفائس والكنوز والدرر

أخبرنا محمد بن الحسين بن الفضل القطان، قال أخبرنا عبدالله بن جعفر بن دريسويه، قال حدثنا يعقوب بن سفيان، قال^(١) حدثني علي بن عثمان بن قنبل، قال حدثنا أبو مسهر^(٢)، قال حدثنا يحيى بن حمزة، وسعيد^(٣) يسمع، أن أبا حبيبة قال: لو أن رجلاً عد هذه النفس يصوت بها إلى الله، لم أرَ مثلك بأمر. فقد سجد هذا الكفر صراحاً^(٤).

أخبرنا أبو سعيد الحسن بن محمد بن حسين بن الكاتب بأصبهان، قال أخبرنا عبدالله بن محمد بن عيسى بن يزيد الحشاب، قال: حدثنا أحمد بن مهدي بن رستم، قال حدثنا أحمد بن إبراهيم، قال حدثني عبدالسلام بن عيسى بن عبدالرحمن، قال حدثني إسماعيل بن عيسى بن علي، قال قال لي شريك: كفر أبو حبيبة بأبي من كتب الله تعالى، قال الله تعالى ﴿وَيُفْسِدُوا الصَّلَاةَ وَيَزْنُوا الزَّكَاةَ وَيَنكِحُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة] وقال الله تعالى ﴿يُرَادُّوا أَيْدِيَهُمْ﴾ [الصفا ١] ورغم أبو حبيبة أن الإيمان لا يرد ولا ينقص، ورغم أن الصلاة ليست من دين الله^(٥).

أخبرنا أبو القاسم عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله الشراج ببيماربور، قال أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن قينوس الطرائكي، قال حدثنا عثمان بن سعيد البازمي، قال حدثنا محبوب بن موسى الأنطاكي، قال سمعت أبا إسحاق الفارزي يقول سمعت أبا حبيبة يقول: إيمان أبي بكر الصديق، وإيمان عيسى واحد، قال عيسى يا رب، وقال أبو بكر الصديق يا

= متروك

- (١) المعركة والتاريخ ٧٨٤ / ٢
- (٢) عبدالأعلى بن مسهر البجلي
- (٣) هو سعيد بن جبلة بن جندب التميمي.
- (٤) إسناد صحيح، لكن هذا القول لا يمكن أن يصدر من علي، فضلاً عن أبي حبيبة، ويحبوب بن سعيد المصري كثير الإيراد لعل هذه الأخبار والروايات
- (٥) يعني ليست من الإيمان، وإلا فهذا لا يقوله المومنين وشريك هو ابن عبدالله الحنفي القاسمي ضعف حد التردد، كما ينه في تحرير التوضيح على أن مسألة ريادة الإيمان وقصه نظر إليها الأحناف من ناحية لفظية

صلاة، ولا يصلي الظاهر خلف من به سلس البول، ولا للظواهرات خلف المشحاضة ولا للقصرى خلف الأمي ولا للكسي خلف العريان، ويجوز أن يؤم للتبسم المشويء والماسع على المعصبي الغاملي، ويصلي القائم خلف القاعد ولا يصلي الذي يركع ويسجد خلف القوم ولا يصلي القترض خلف المتفل ولا من يصلي فرجاً آخر ويصلي المتفل خلف القترض ومن القدرى إمام ثم علم أنه على خير وصوء أعاد الصلاة، ويكره للمصلي أن يبعث شوبه أو يجسده ولا يذهب الحصى إلا أن لا يمكنه السجود بنفسه مرة واحدة ولا يفرغ أصابعه ولا يتنصر ولا يبدل ثوبه ولا يحقص شعره ولا يبتك يديه ولا يكف ثوبه، ولا يلتفت يمينا وشمالا ولا يقضي كإعادة الكلب ولا يرد السلام بلسانه ولا يده ولا يتربح إلا من عذر، ولا يأكل ولا يشرب فإن سببه حدث انصرف وتوضأ، وبني على صلاته إن لم يكن إماما فإن كان إماما استخلف وتوضأ وبني^(١) على صلاته ما لم يتكلم، والاستتاك الفضل فإن نام فاحطم أو جن أو أغشى عليه أو تلهية استأنف الصلاة والتوضوء فإن تكلم في صلاته عمدا أو ناسيا أو ساهيا بطلت صلاته، وإن سببه الحدث بعد ما تعد قدر الشهد توضأ وسلم وإن تعدد الحدث في هذه الحالة أو تكلم أو حمل صلا يأنى الصلاة تحت صلاته، وإن رأى التيمم الماء في صلاته بطلت صلاته وإن رآه بعدما تعد قدر الشهد أو إن كان ماسحا على الحصين فانقضت ملة مسحه أو خلع خفيه بحمل قليل أو كان أميا فتعلم سورة أو حرفا فوجد ثوبا أو موطئا فجلس على الركوع والسجود أو تذكر إن عليه صلاة قبل هذه أو صاحب عذر إذا خرج وقت صلاته أو أحدث الإمام القاري فاستحلف أميا، أو طلعت الشمس في صلاة الفجر أو دخل وقت العصر في الجمعة أو كانت مشحاضة وطهرت أو كان ماسحا على الجيرة فسقطت عن يوم بطلت صلاتهم في قول أبي حنيفة وقالا أبو يوسف ومحمد ثبت صلاتهم في هذه المسائل كلها.



(١) قوله فبني على صلاته لقوله عليه الصلاة والسلام من نادى أو رجع أو أملى في صلاته لم يضره ولم يضره وأبني على صلاته ما لم يتكلم فإن كان حذرا بد شاء عاد في مكانه وإن شاء كلها في منزله، وللقس والإمام يرمون إلا أن يكون الإمام قد تم الصلاة للتوضي المبيح، (٢٤٧/١).

نصب الرأية (٣٨/١، ٦١/٢).

١١٩- بَابُ مَنْ لَمْ يَذْكُرِ الرَّقْعَ عِنْدَ الرُّكُوعِ

٧٤٨ - عَنْ عَلْقَمَةَ ، قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ : أَلَا أَصَلِّي بِكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : فَصَلَّى ، فَلَمْ يَرْقَعْ يَدَيْهِ إِلَّا مَرَّةً .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : هَذَا حَدِيثٌ مُخْتَصَرٌ مِنْ حَدِيثٍ طَوِيلٍ ، وَلَيْسَ هُوَ بِصَحِيحٍ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ .

- صحيح .

٧٥١ - مِنَ الْبَرَاءِ : : فَرَقَعَ يَدَيْهِ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ ، وَفِي لَفْظٍ : مَرَّةً وَاحِدَةً .

- صحيح .

٧٥٣ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ مَرَّةً .

- صحيح .

٧٥٥ - عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ ، أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي ، فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى الْيُمْنَى فَرَأَاهُ النَّبِيُّ ﷺ ، فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى .

- حسن .

١٢٠- بَابُ وَضْعِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ

٧٥٩ - عَنْ طَاوُسٍ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضَعُ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى ، ثُمَّ يَشُدُّ بَيْنَهُمَا عَلَى صَنْدَرِهِ ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ .

- صحيح .

صَحِيحٌ

سَيِّدِ ابْنِ كَرَامَةَ

لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ سَلَمَانَ بْنِ الْأَشْثِ السَّجِسْتَانِي
الْمُتَوَفِّي سَنَةِ ٤٧٨ هـ قَدْ

تَأَلَّفَ

بِحَسْبِ تَعْلِيلٍ وَتَحْقِيقٍ

مَكْتَبَةِ الْمَعَارِفِ لِلتَّوَسُّعِ وَالنُّوْرِ

لِقَامِلِهَا سَعْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّاشِدِ

الزَّيْتَاوِيِّ

٦٧٨- هذا إذا سجد لأهل الإكراه: مثل الملك عند أبي حنيفة^(١)،

٦٧٩- وكل قادر على قتل الساجد عند أبي يوسف ومحمد^(٢)، رحمهما الله تعالى^(٣).

٦٨٠- أما لو سجد لغير أهل الإكراه - على القوين^(٤) يكفر عندهم بلا خلاف^(٥).

٦٨١- وأما تقبيل الأرض - فهو قريب من السجود؛

٦٨٢- إلا أن وضع الجبين أو اليد^(٦) على الأرض^(٧) - أفحش^(٨)، وأقبح من تقبيل^(٩) الأرض.

٦٨٣- وأما تقبيل اليد - فإن كان «المُتَّعِيَّ»^(١٠) ممن يحق إكراهه شرعاً؛

٦٨٤- بأن كان ذا علم، وشرف،

(١) الصواب أن أهل الإكراه ليسوا متحصرين في الملوك فقط

(٢) هذا هو الصواب؛ لأن الإكراه ينطبق من كل قادر على الشخص.

(٣) سقطت من (أ).

(٤) هكذا في (أ، ب)، ولم أحرف المراد منها

ولعل العبارة هكذا. «أما لو سجد لغير أهل الإكراه - يكفر عندهم جميعاً»

(٥) أقول: الصواب أنه لا يكفر المكره، ويكفر غير المكره، وهذا من رحمه الله سبحانه وتعالى ومن سماحة هذا الدين

(٦) في (أ) أو خده.

(٧) ساقط من (ب)

(٨) أي (أ) هو أفحش، ولا حاجة إلى كلمة «هو».

(٩) في (أ) اسم قبل الأرض، وهو غلط

(١٠) بصيغة اسم المفعول من باب التعميل؛ من «تَّعَى» يعني «تَّعَمَّ» فاسم التفاعل هو «المُتَّعِي»، وهو من يقدم التحية لشخص آخر، واسم المفعول هو - «المُتَّعِيَّ» وهو من يقدم له التحية.

٦٦٩- إذا قال أهل الحرب لعسلم: «اسجد للملك وإلا قتلك» -
فالأفضل أن لا يسجد؛

٦٧٠- لأن هذا كفر صورة^(١)؛

٦٧١- والأفضل أن لا يأتي بما هو كفر صورة؛

٦٧٢- وإن كان في حالة الإكراه.

٦٧٣- ومن سجد للسلطان بية العبادة،

٦٧٤- أو لم^(٢) تحضره^(٣) - فقد كفر^(٤).

٦٧٥- «خ». ومن سجد لهم^(٥) لهم إن أراد به^(٦) التعظيم - كفر^(٧).

٦٧٦- وإن أراد التحية^(٨) - احتار بعض العلماء. أن لا يكفر^(٩).

٦٧٧- «ظ»: قال بعضهم. يكفر مطلقاً^(١٠).

(١) يعني أن السجدة ثبتت من أعمال القلوب بل من أعمال الجوارح.

قلت: لكن السجدة لها صلة بالقلب أيضا صلة ١١١

(٢) أي لم تحضره الية أصلاً، ولكنه سجد للسلطان لأية عبادة وية غيرها

(٣) هي (أ) «أو لم» وفي (ب) «أو لم يحضرها»، وكل ذلك خطأ.

(٤) قلت: السجدة لعير الله كفر مطلقاً، لأنها من أنواع العبادة.

(٥) أي لسلطان، والملك، والأمراء، والوزراء، وخلقوا، والرؤساء

(٦) أي بذلك السجود.

(٧) قلت: لا شك أن القنورية بيدون التعظيم لأهل القبور بالسجود لتبويرهم.

(٨) الفرق بين سجود التعظيم وبين سجود التحية لم يستد إلى حجة من الكتاب والسنة، ولم يش

بذلك سلف هذه الأمة، فالسجود مطلقاً لعير الله كفر وشرك، إلا أن يكون مكرهاً.

(٩) قلت: الصواب أن السجود مطلقاً لعير الله كفر، إلا أن يكون مكرهاً

(١٠) قلت: حد هو الأظهر إلا أن يكون الإنسان مكرهاً على السجود لعير الله، وسأبي في الفقر

الآتية أن حد الخلاف فيس أكثره على السجود لعير الله، وأم إذا كان غير مكره - فيكفر

عندهم جميعاً

قلت: الصحيح أن المكره على أفعال الكفر لا يكفر مطلقاً.

الجامع

الفاظ الحكماء

في

العلم والدين
والفكر والخلق
والفكر والخلق
والفكر والخلق
والفكر والخلق

الكتاب في العلم والدين

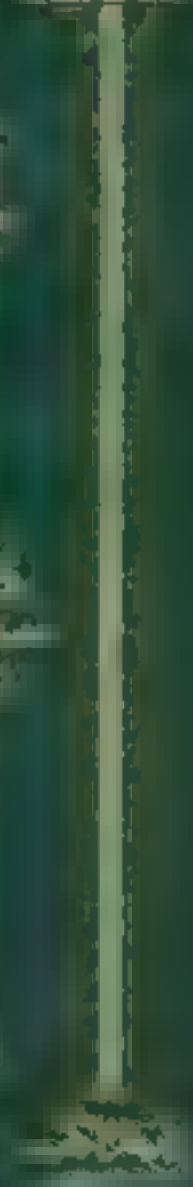
長城國史

卷一
秦漢

卷二
魏晉



卷三
隋唐



السعد بن ثابت الكوفي^(١)، عن حماد بن سليمان^(٢)، عن إبراهيم النخعي^(٣) عن
 حلقمة^(٤)، عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه، عن النبي ﷺ، عن أمين
 الرحي جبريل عليه السلام، عن المحكم العدل جل جلاله وتقدست أسمائه.

-
- (١) حماد بن سليمان بن المروان، القتيبي، أبو سليمان، النيسابوري الذي حاشاه من النسخ، وثقه علي كبر السن عنه
 محمد بن الحسن، روى عن الثوري وشعبة، روى عنه أحمد بن الأوزاعي، وثقه ميرزا
 نظر الجواهر المصنوعة ١٥٠، ميزان الاعتدال ١/ ٤٩٥
- (٢) إبراهيم بن سويد النخعي الكوفي الأحمدي، من حلقمة والأحمدي، وهو حلقمة بن كهلان ورواه البيهقي وثقه النجاشي
 النظر المصنوعة ١/ ١٦١
- (٣) حلقمة بن مرثد، بمثلثة الحضرمي أبو المثلث الكوفي، عن أبي عبد الرحمن السلمي وسويد بن حلقمة، وثقه
 مسعود بن علي والقرظي، وثقه أحمد والنسائي
 النظر خلاصة تهذيب الكمال ٢/ ٢٤١

تنقسم نجاسة إلى قسمين عليقة وحقيقية فالعليقة كالدم المسفوح ولحم الميتة وإهابها ويبول ما لا يؤكل لحمة وسجور الكلب ورجيع السباع ولعابها وخرق الدجاج والبط والأور وما ينقص الوضوء بخروجه من بدن الإنسان وأما الحقيقية فكيول العرس

جمع نجس بمنتهى اسم لعين مستقلة شرعاً وأصله مصدر ثم استعمل اسماً في قوله تعالى ﴿وَإِنَّمَا المَشْرُكُونَ نجسٌ﴾ ويطلق عن الحكمي والحقيقي ويختص الخبث بالحقيقي ويختص الحدث بالحكمي فالنجس بالمتنجس اسم ولا يلحقه التاء وبالكسر صفة وتلحقه التاء والتطهير أما إثبات الطهارة بالمحل أو إدالة النجاسة عنه ويعترض فيها لا بمعنى منها وقد ورد أن أول شيء يسأل عنه العبد في قبره الطهارة وإن غاية عذاب القبر من عدم الأكل بشأها والتحرر من النجاسة خصوصاً البول وقد شرع في بيان حقيقتها فقال (تنقسم النجاسة) الحقيقية (إلى قسمين) أحدهما نجاسة (عليقة) باعتبار قلة المعصية منها لا في كمية تطهيرها لأنه لا يكتفى بالمعنى والخفة (و) القسم الثاني نجاسة (حقيقية) باعتبار كثرة المعصية منها بما ليس في المنطقة في التطهير وإصابة الماء والمائعات لأنه لا يكتفى بتنجيسها بها (فالمغليظ كالخمر) وهي التي من ماء العنب إذا غل واشتد وغدا بالربد وكانت غليظة لعدم معارضة نجس نجاستها كالدم المسفوح عند الإمام والخميرة ثبوت المعارض كقوله ﷺ - استبرهوا من البول^(١) مع غير العربية^(٢) الدال على طهارة بول الإبل (والسقم المسفوح) للآية الشريفة ﴿أَوْ دُمًا مَسْفُوحًا﴾^(٣) لا الباقي في الدم المهرول والسمن والياقي في هروقي المذكور ودم الكبد والطحال والقلب وما لا ينقص الوضوء في الصحيح ودم النخ والعرايش والفضل وإن كثر ودم السمك في الصحيح ودم الشهيد في حقه (ولحم الميتة) ذات الدم لا السمك والجراد وما لا ينقص له سائلة (وإهابها) أي جلد ابنة قبل ذبحة (ويبول ما لا يؤكل لحمة) كالأدمي وبو رصيعاً والدئب ويبول الغار نجس الماء لإمكان الاحتراز عنه لأنه يجر ويصن عن القليل منه ومن حرثي في الطعام والشراب للصورة (ونجس الكلب) بالحميم: وحيمه (ورجيع السباع) من البهائم كالعهد والسح والخربير (ولعابها) أي ساق الهائم لتولده من لحم نجس (وخرق الدجاج) تثبت الدان (والبط والأور) لنته (وما ينقص الوضوء بخروجه من بدن الإنسان) كالدم السائل والمي

(١) أوردته الحافظ في «بلوغ المرام» رقم (٩٣)، وحرره إلى الدارقطني

(٢) رواه البيهقي في ٥٦ - كتاب الجهاد والسير ١٥٢ - باب إذا حرق لمشرك المسلم هل يحرق حديث

رقم (٣٠١٨) ومسلم في ٢٨ - كتاب القصاص ٣ - باب حكم العندين والمرتدين حديث رقم (٩٩)

(١١) والترمذي في ١ - كتاب الطهارة ٥٥ - باب ما جاء في بول ما يؤكل لحمة حديث رقم (٧٢) وقال

هذا حديث حسن صحيح والبيهقي في ١ - كتاب الطهارة ٦٩١ - باب بول ما يؤكل لحمة حديث

رقم (٢٠١) وابن ماجه في ٢٠ - كتاب الخفود ٢٠ - باب من حارب ومصر في الأوس حديث

رقم (٢٥٧٨) وأحمد في المسند ١٠٧/٣ و١٦١ و١٦٣ و١٧٠ و١٧٧ و١٨٦ و١٩٨ و٢٠٥ و٢٣٣

و٢٨٧ و٢٩٠

(٣) [آية ١٤٥ سورة الأنعام]

مَرَاتِبُ الْمَسَاحِ نَامَتُ إِذَا الْفَسَاحُ

مَسْنُوعٌ
نُورُ الْإِيضَاحِ وَنَجَاةُ الْأَرْوَاحِ

مُتَأَلِّفٌ
الْإِقَامُ الْعَلَفَةُ الشَّيْخُ عَمَرُ بْنُ عُمَارِ بْنِ قَلْبِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُفَيْ

وَبِهَامِشِهِ
مَتْنُ نُورِ الْإِيضَاحِ
مَعَ تَفْرِيضَاتٍ مِنْ خَاصِيَةِ الْعَلَفَةِ الطُّوَاطِي

حَقَّقَ عَلَيْهِ وَفَرَّغَ الْعَاظَةَ وَفَرَّغَ لُحَارَهُ
أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ضَلُوحُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَوْدِيَّةَ
جَاهَزَ عَلَى إِيْدِجَارِهِ فِي الْعَصْرِ الْعَرَبِيَّةِ وَالشَّرِيَّةِ

مَشْهُورَاتُ
مُخَرَّجَاتُ بِيْرِيْمُونِ
لُفْشَرُ حَقِيقَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ
دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ
بِكُونُوتَاتٍ - إِيْسْطَنْبُولُ

فصل في التراويح

التراويح سنة للرجال والنساء وصلاتها بالجماعة سنة كفاية ووقتها بعد صلاة العشاء ويصح تقديم الوتر على التراويح وتأخيرها عنها ويستحب تأخير التراويح إلى ثلث الليل أو نصفه ولا يكره تأخيرها إلى ما بعده على الصحيح وإن مل به القوم قرأ بقدر ما لا يؤدي

(فصل في صلاة التراويح) الترويح الخلعة في الأصل ثم سميت بها الأربع ركعات التي آخرها الترويح روى الحسن عن أبي حنيفة صحتها بقوله (التراويح سنة) كما في الخلاصة وهي مؤكدة كما في الاختيار وروى أسد بن عمرو عن أبي يوسف قال سألت أبا حنيفة عن التراويح وما فعله عمر رضي الله عنه حال التراويح سنة مؤكدة ولم يتحرص عمر من نداء يصح ولم يكن فيه مبتدأ ولم يأم به إلا من أصل لديه وعهد من رسول الله ﷺ وهي سنة عن مؤكدة (على الرجال والنساء) ثبت سنها بفعل النبي ﷺ وقوله قال عليكم يعني وسنة الخلعة الراشدين من بعدى^(١) وقد واظب عليها عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم ﷺ وقال ﷺ في حديث افترض الله عليكم صيامه وسنت لكم قيامه^(٢) وفيه رد لقول بعض الروافض هي سنة الرجال دون النساء وقول بعضهم سنة عمر لأن الصحيح أنها سنة النبي ﷺ والجماعة سنة فيها أي لكن عن الكفاية به بقوله (وصلاتها بالجماعة سنة كفاية) فثبت أنه ﷺ صل ساجداته إحدى عشرة ركعة بالوتر^(٣) على سبيل النداء ولم يجرها عمرى سائر الواعل ثم بين لعدم في الرك وهو حشيت ﷺ افتراضها حيناً وقال الصدر الشهيد الجماعة سنة كفاية فيها حتى لو أقامها البعض في المسجد بجماعة وبقي أهل المحلة أقامها متعزداً في بيته لا يكون ساركا لنفسه لأنه يروي عن أفراد الصحابة المختلف ﷺ وقال في الميسر لو صل إنسان في بيته لا يأنم فقد فعله ابن عمر وعروة وسام والقداسم وأبراهيم ونامع عدل فعل هؤلاء أن الجماعة في المسجد سنة على سبيل الكفاية إذ لا يظن بابن عمر ومن تبعه ترك السنة اه وإن صلاها بجماعة في بيته فالصحيح أنه قال إحدى العصبتين فإن الأداء في المسجد له فضيلة ليست للأداء في البيت ذلك وكذا الحكم في المرائض (ووقتها) ما (بعد صلاة العشاء) من الصحيح إلى طلوع الفجر (و) لتعينها للعشاء (يصح تقديم الوتر على التراويح وتأخيرها عنها) وهو أفضل حتى لو بين صلات العشاء دون التراويح والوتر أحادوا العشاء ثم التراويح دون الوتر عند أبي حنيفة لوموعها بأمله مطلقه بوقوعها في غير محلها وهو الصحيح وقال جماعة من أصحابنا منهم اسمعيل الرازي إن الليل كله وقت لها قبل لعشاء وبعده وقبل الوتر وبعده لأنها قيام الليل (ويستحب تأخير التراويح إلى) قيل (ثلث الليل أو) قيل (نصفه) واختلعا

(١) رواه أبو داود في كتاب السنة حديث رقم (٤٦٠٧) وابن ماجه في المصنف حديث رقم (٢٢٧)

والدارمي في المصنف ١١ - باب ترايح السنة حديث رقم (١) واحد ١٢٦/١

(٢) رواه أحمد في المسند ١٠٩٥/١، ٢٣٠/٢، ٤٢٥

(٣) رواه ابن ماجه في إتمام الصلاة حديث رقم (١٣٢٨) وشمس في الصيام ٤ - ذكر اختلاف

بيني في حديث رقم (٤) - واحد ١٩١/١ و ١٩٥

مُرَاقِبَةُ نُورِ الْفَيْضِ

بِأَمْرِ نَبِيِّ الْفَيْضِ

شَرْحُ

نُورِ الْإِيضَاحِ وَنَجَاةِ الْأَرْوَاحِ

تَأْلِيفُ

الْإِمَامِ الْعَلَمَةِ الشَّيْخِ حَسَنَ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَلِيِّ الشَّرِيدِ الْخَفِيِّ

وَبِهَامِشِهِ

مَتْنُ نُورِ الْإِيضَاحِ

مَعَ تَقْرِيرَاتٍ مِنْ حَاشِيَةِ الْعَلَمَةِ الطُّوسِطَاوِيِّ

عَلَّقَ عَلَيْهِ وَشَرَحَ الْفَافِظَةَ وَفَرَّجَ أَمَارَتَهُ

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَوْدِيضَةَ

مَهَارُ عَلَى الْإِعْهَادَةِ فِي الْعِلْمِ الْمَرْبِّيَّةِ وَالشَّرْعِيَّةِ

مَنْشُورَاتُ

مُحَمَّدِ عَسَاكِيِّ بَيْضُونِ

لِنَشْرِ كُتُبِ الشُّنَّةِ وَالْجَعَلَةِ

دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ

بِكَيْتُوت - لُبْنَانُ

برأسه مرة واحدة، وقيل هذا وضوء رمسوا الله عليه السلام*
ولذي^(٢٢) يروي^(٢٣) من التثالث* محمسون عليه عاه واحد وهو
مشروع^(٢٤) على ما روى عن أبي حنيفة^(٢٥)، ولأن^(٢٦) المفروض هو المسح،
وباسكر يصير غسلًا، فلا يكون مسحًا، فصار كمسح^(٢٧) الخلف
بخلاف^(٢٨) العسل؛ لأنه لا يصير التكرار.

ويرتب الوضوء فيبدأ بما بدأ الله تعالى بذكره، وبالميامن^(٢٩)، والترتيب
في الوضوء^(٣٠) سنة عبادية، وعند الشافعي^(٣١) فرض، لقوله تعالى:

(١١) هذا حديث عريب (ف)

(٢) قوله يومئذ يخرجهم إلى موضعهم^(٣٢)، قال الريسي لم أجده فيه، هو موهوم
أو لم يكن في نسخة، وإلا فهو موجود في الأوسط من نسخة بريهيه البهوي (ف)

* أخرجه الطبرسي في الأوسط من طريق راشد أبي محمد الحسناني، نظر الدراية ج ١ رقم الحديث ٦
ص ٢٦، ونصب الزاوية ج ١ ص ٣٠ (مجموع)

(٣) يشعر بضعفه (ف)

(٤) قوله والذي يروي هو ما روى عن عثمان رضي الله عنه وعلى رضي الله عنه، أنها حكما وضوء
رمسوا الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم غسلًا ثلاثًا وثلاثًا وثلاثًا (سناه)

* انظر الدراية ج ١ رقم الحديث ١٧ ص ٢٧، ونصب الزاوية ج ١ ص ٣١ (مجموع)

(٥) قوله: "وهو مشروع" روى عن أبي حنيفة رحمه الله إذ مسح ثلاثًا مرة واحدة كان
مسحًا، (ف)

(٦) قوله: "ولأن إلح" تقريره المقوم هو مسح، ولتحقيقه التكرار غسلًا منفردًا هو المسح،
وهو خلاف الكتاب والسنة والإجماع، فلا يكون التكرار مسحًا، لأن اسمه في الوضوء [كحال الغرض من] من
مسحه لا يقدر من كونه مسحًا إلى كونه غسلًا، (ف)

(٧) قوله: "كمسح الخلف" تقريره مسح الرأس مسح في الوضوء، وكل ما هو مسح في الوضوء
لا يسن تثليثه كمسح الخلف (ف)

(٨) قوله: "بجلائل الأصول" معناه "أن المسح يفيد التكرار، بخلافه العمل فإنه لا يفيد، فكان قياس
الشافعي للمسح على الأصول قياسًا فاسدًا (عناية)

(٩) قوله: "والميامن" قد بين أن كتاب الميامن من جملة الترتيب لم يستعمل بحسب الخلاف على
الوجه المذكور إذ البغاية من كتاب سنة عبادية، ولا فريضة عند الشافعي، بل هي فضيلة، وإن لم يكن من
جمعه لم يستقم عطاه على قوله بما بدأ الله تعالى (د)

(١٠) الكلام في كونه سنة، أو مستحبًا (عناية)

長安國史

卷之四

目錄

長安國史

卷之四

目錄

長安國史

卷之四

目錄

長安國史

卷之四

目錄

長安國史

卷之四

目錄

長安國史

卷之四

目錄

長安國史

卷之四

目錄



(ويؤكل ما يؤكل) اللحم (نجس) نجاسة مخفية، وطهره محمد (ولا يشرب) يؤله (أصلًا) لا للتناوي ولا لغيره عند أبي حنيفة.

فروع: اختلف في التناوي بالمحرم، وظاهر المذهب المنع كما في رضاء البحر،

سماها [السؤال والمراد في جواز استعمال المسك والعتير والزباد]. قوله: (وطهره محمد) أي لحديث العرنيين الذين رخص لهم رسول الله ﷺ أن يشربوا من أبوال الإبل لسقم أصابهم، وعليه فلا يفسد الماء ما لم يغلّب عليه فيخرجه عن الطهورة، والمثون على قولهما، ولذا قال في الإمداد: والفتوى على قولهما. قوله: (لا للتناوي ولا لغيره) بيان للتصميم في قوله أصلًا. قوله: (عند أبي حنيفة) وأما عند أبي يوسف فإنه وإن وافقه على أنه نجس لحديث «استزوهوا من البول»^(١) إلا أنه أجاز شربه للتناوي، لحديث العرنيين. وعند محمد يجوز مطلقاً. وأجاب الإمام عن حديث العرنيين بأنه عليه الصلاة والسلام عرف شفاءهم به وحياً ولم يتلفن شفاء غيرهم، لأن المرجع فيه الأطباء وقولهم ليس بحجة، حتى لو نعتن الحرام مطلقاً للهلاك، يحل كالميتة والخمر عند الضرورة، وتماه في البحر.

مطلب في التناوي بالمحرم

قوله: (اختلف في التناوي بالمحرم) ففي النهاية عن الأخيرة: يجوز إن علم فيه شفاء ولم يعلم دواء آخر. وفي الخاتمة في معنى قوله عليه الصلاة والسلام «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ»^(٢) كما رواه البخاري أن ما فيه شفاء لا بأس به، كما يحل الخمر للمعشاش في الضرورة، وكذا اختاره صاحب النهاية في التجسس فقال: لو عرف نكتب الفاتحة بالدم على جبهته وأنه جاز للاستشفاء، وبالقول أيضاً إن علم فيه شفاء لا بأس به، لكن لم ينقل، وهذا لأن الحرمة ساقطة عند الاستشفاء كحل الخمر والميتة للمعشاش والجائع أ. هـ. من البحر. وأفاد سيدي عبد الغني أنه لا يظهر الاختلاف في كلامهم لانفاقهم على الجواز للضرورة، واشتراط صاحب النهاية العلم لا يتلفه اشتراط من بعده الشفاء، ولذا قال والذي في شرح الدرر: إن قوله لا للتناوي محمول على المظنون، وإلا فجوازه باليقيني اتفاق كما صرح به في المصطفى أ. هـ.

أقول: وهو ظاهر موافق لما مر في الاستدلال، لقول الإمام: لكن قد علمت أن قول الأطباء لا يحصل به العلم. والظاهر أن التجربة يحصل بها غلبة الظن دون اليقين، إلا أن يريدوا بالعلم غلبة الظن وهو شائع في كلامهم. تأمل. قوله: (وظاهر المذهب المنع)

(١) أخرجه الطبرقاني ١٢٨/١ وابن أبي حاتم في المجلد (٤٧) وانظر نصب الراية ١٢٨/١ والتمحيص ١٣٨/٤.

(٢) أخرجه البخاري معقاً في كتاب الأضحية ٧/٢٠٠.

لكن نقل المصنف ثمة وهنا عن الحاوي: وقيل يرخص إذا علم فيه الشفاء ولم يعلم دواء آخر كما يرخص الخمر للعطشان، وعليه الفتوى.

فصل في البئر

(إذا وقعت نجاسة) ليست بحيوان ولو غفقة أو قطرة بول أو دم أو قنب فأرة لم

يشمع، فلو شمع

محمول على المظنون كما علمته. قوله: (لكن نقل المصنف الخ) محمول نقل قوله «وقيل يرخص الخ» والاستدراك على إطلاق المنع، وإذا قيد بالمظنون فلا استدراك. ونص ما في الحاوي القلمي: إذا سال الدم من أنف إنسان ولا يتقطع حتى يخشى عليه الموت وقد علم أنه لو كتب فاتحة الكتاب أو الإخلاص بذلك الدم على جبهته يتقطع فلا يرخص له ما فيه وقيل يرخص كما يرخص في شرب الخمر للعطشان وأكل الميتة في السمخصة، وهو الفتوى أ. هـ. قوله: (ولم يعلم دواء آخر) هذا المصريح به في عبارة النهاية كما مر وليس في عبارة الحاوي، إلا أنه يفاد من قوله «كما يرخص الخ» لأن حل الخمر والميتة حيث لم يوجد ما يقوم مقامهما أفاده ط. قال: وتقل الحموي أن لحم الخنزير لا يجوز المتداوي به وإن تعين، والله تعالى أعلم.

فصل في البئر

لما ذكر تنجس الماء القليل بوقوع نجس فيه حتى يراق كله أردفه ببيان مسائل الأبار، لأن منها ما يخالف ذلك لابتنائها على متابعة الآثار دون القياس. قال في الفتح: فإن القياس إما أن لا يظهر أصلاً كما قال غير لعدم الإمكان لاختلاط النجاسة بالأرواح والجدران والماء ينبع شيئاً فشيئاً، وإما أن لا تنجس حيث تملأ الاحتراز أو التطهير، كما نقل عن محمد أنه قال: اجتمع رأيي ورأي أبي يوسف أن ماء البئر في حكم الجاري لأنه ينبع من أسفل ويؤخذ من أعلاه فلا ينجس كحوض الحمام. قلنا: وما علينا أن نتزع منها دلاء أخذاً بالآثار، ومن الطريق أن يكون الإنسان في يد النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم كالأحمى في يد القائد أ. هـ. ثم ذكر بعده الآثار الواردة بأسانيد فراجعهم. وفي البحر من الثوري: البشر مؤنثة مهموزة، ويجوز تخفيفها من يأرت: أي حضرت، وجمعها في الفلة أبور وأبار بحزة بعد الباء فيهما، ومن العرب من يقلب الهمزة في أبار وينقلها فيقول أبار، وجمعها في الكثرة بشر بكسر فهمزة. قوله: (ليست بحيوان) قيد بذلك لأن المصنف بين أحكام الحيوان بخصوصه وفصلها. قوله: (ولو غفقة) لأن أثر التخفيف وهو العفو عما دون الربع لا يظهر في الماء، وأفاد ط أنه لو أصاب هذا الماء ثوباً فالظاهر أنه لا تعتبر هذه النجاسة بالمخففة. قوله: (لو قطرة بول) أي ولو بول مأكول اللحم كما مر، وسيأتي استثناء ما لا يمكن الاحتراز عنه كبول الفأرة. قوله: (لم يشمع) أي لم يحل في محل القطع منه الذي لا يتك عن بلة نجسة ما يمنع

النعمان بن ثابت - وهو أبو حنيفة - يقول لأبي يوسف يا يعقوب لا تروني شيئاً فوالله ما أدرى اضطرب أم مضرب^(١).

٣٩٩ - حدثني محمد بن هارون، نا أبو صالح، سمعت يوسف يقول: كان أبو حنيفة يقول: لو أدركني النبي ﷺ لو أدركته لأخذ بكثير مني ومن قبولي وهل الدين إلا الرأي^(٢).

٤٠٠ - حدثني أبو الفضل الخراساني، نا محمد بن جعفر المدائني قال قال محمد بن جابر سمعت أبا حنيفة - وحديثه رجل يحدث عن عمير بن الخطاب رضي الله عنه - فقال: أخطأ عمر بن الخطاب، فأنزلت كفا من حصي فرمته به.

٤٠١ - حدثني أبو الفضل، نا يحيى بن أيوب، نا علي بن عاصم قال: حدثت أبا حنيفة بحديث في النكاح أو في الطلاق قال: هذا قضاء الشيطان.

٤٠٢ - حدثني أبو الفضل، نا يحيى بن معين قال: كان أبو حنيفة مرجئاً وكان من الدعاة، ولم يكن في الحديث شيء وصاحبه أبو يوسف ليس به بأس.

٤٠٣ - حدثني أبو الفضل، نا مسلم بن إبراهيم^(٣)، نا عبد الوارث بن سعيد

(١) منهم من هذا النص روى الإمام أبو حنيفة رحمه الله وهو في هذا ليس بدعاً من الأئمة المشوعين الذين كانوا يقولون بل هذا القول دعماً للشريعة والسنة.

(٢) هذه الشهادة ٢ يقول أن مصدر من كي حنيفة وهو الذي ضرب بسبب رفضه القضاء روحاً ومهابة من الله.

(٣) يظهر في - والله أعلم - أن في السند سقط وان صحت حديثاً من مسلم بن يحيى تقدم في (٣٨٠) بتدليل تلويح وفي المرفوع.

(٤٠٠) فيه لين

محمد بن جعفر المدائني: البراز أبو جعفر. صدوق فيه لين مات سنة ٢٠٦ هـ. الضريب (١٥١: ٢).

وانظر: تهذيب الكمال (١١٨٣: ٣)، التهذيب (٩٨: ٩).

محمد بن جابر: هو ابن سيار صدوق سي، الحفظ تقدم في (٢٤٠).

(٤٠١) في إسناده علي بن عاصم: لم أعرف من هو.

(٤٠٢) رجاله ثقات.

(٤٠٣) مسلم بن إبراهيم: ثقة المقرئ البصري الحافظ. ثقة مأمون بكثير مات سنة ٢٢٢ هـ. الضريب (٢٤٤: ٢).

وانظر: تهذيب الكمال (١٣٢٢: ٣)، التهذيب (١٢١: ١٠).



لإمامنا أبي عبد الرحمن
عبد الله بن إمام أهل السنة أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني
٢٩٣ - ٢٩٠ هـ

تتبعه وقد راسه
الشيخ محمد بن سعيد بن سالم القسبي
بجامعة أم القرى طبعته بالقاهرة وأصولها في
قسم العقيدة

المجلد الأول

المؤلفون: الدكتور محمد بن عبد الرحمن

مؤيد بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن